103 سلسلة محاضرات الإمارات

الاقتصاد العراقي
الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار **«سلسلة محاضرات الإمارات»** التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 103 -

الاقتصاد العراقي

الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 21 أيار/ مايو 2003

الطبعة الأولى 2006

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-854-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

خلفية

ورث العراق منذ استقلاله عام 1932، اقتصاداً متدني النمو يرزح تحت هيمنة علاقات إقطاعية وقدرات زراعية بدائية، وهي حاله التي مابرحت قائمة في معظمها حتى يومنا هذا، ويمكننا ببساطة وصفها بالاقتصاد المتخلف، أو – وهو الأصح من الناحية السياسية – بالاقتصاد النامي بكل ما ينطوي عليه هذا الوصف من الخصائص المعتادة من تدني دخل الفرد، والاعتماد على تصدير سلع رئيسية، وانشغال الجزء الأكبر من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، وانخفاض متوسط العمر، وتفشي الأمية، وارتفاع نسبة النمو السكاني.

وفي عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، تعامل العراق مع العائدات النفطية المتواضعة التي صار يتلقاها على أنها مدخولات فائضة على تخصيصات موازناته العامة لكي يوظفها كاملة في تمويل المشروعات الرأسمالية (الإنتاجية) على اختلافها. وفي عام 1952، خفَّض العراق نسبة ما يخصصه من عائداته النفطية لهذا الغرض إلى 70٪، ومن ثم إلى 50٪ عام 1959؛ وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في هذه العائدات، أولاً، وتصاعد النفقات الجارية في الموازنات العادية للحكومة العراقية، ثانياً.[1]

وخلال العقود الثلاثة ما بين خمسينيات القرن الفائت وثمانينياته، كانت عمليات التنمية الاقتصادية تتم من خلال تنفيذ خطط خمسية،[2] خصص لها ما

مجمله 60 مليار دولار، وإن لم يستثمر منها إلا 60٪ تقريباً جراء محدودية الطاقة الاستيعابية للعراق إبّان تلك الفترة.[3]

وعلى الرغم من نقص كفاءة الإدارات الحكومية، والعوائق الكثيرة التي واجهتها البلاد، فقد أسفرت حملة التنمية الاقتصادية هذه عن نمو حقيقي مدهش في الناتج المحلي الإجمالي كان يدور حول معدل 8٪ سنوياً، خلال الفترة ما بين عامي 1960 و1980، والتي بلغ معدل نمو القطاع النفطي خلالها 7.6٪، بينما حقق القطاع غير النفطي معدل نمو أعلى وصل إلى 8.7٪ (انظر الجدول 1 والشكل 1).

الجدول (1)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العراقي (1960 – 1980) بالأسعار الثابتة لعام 1980

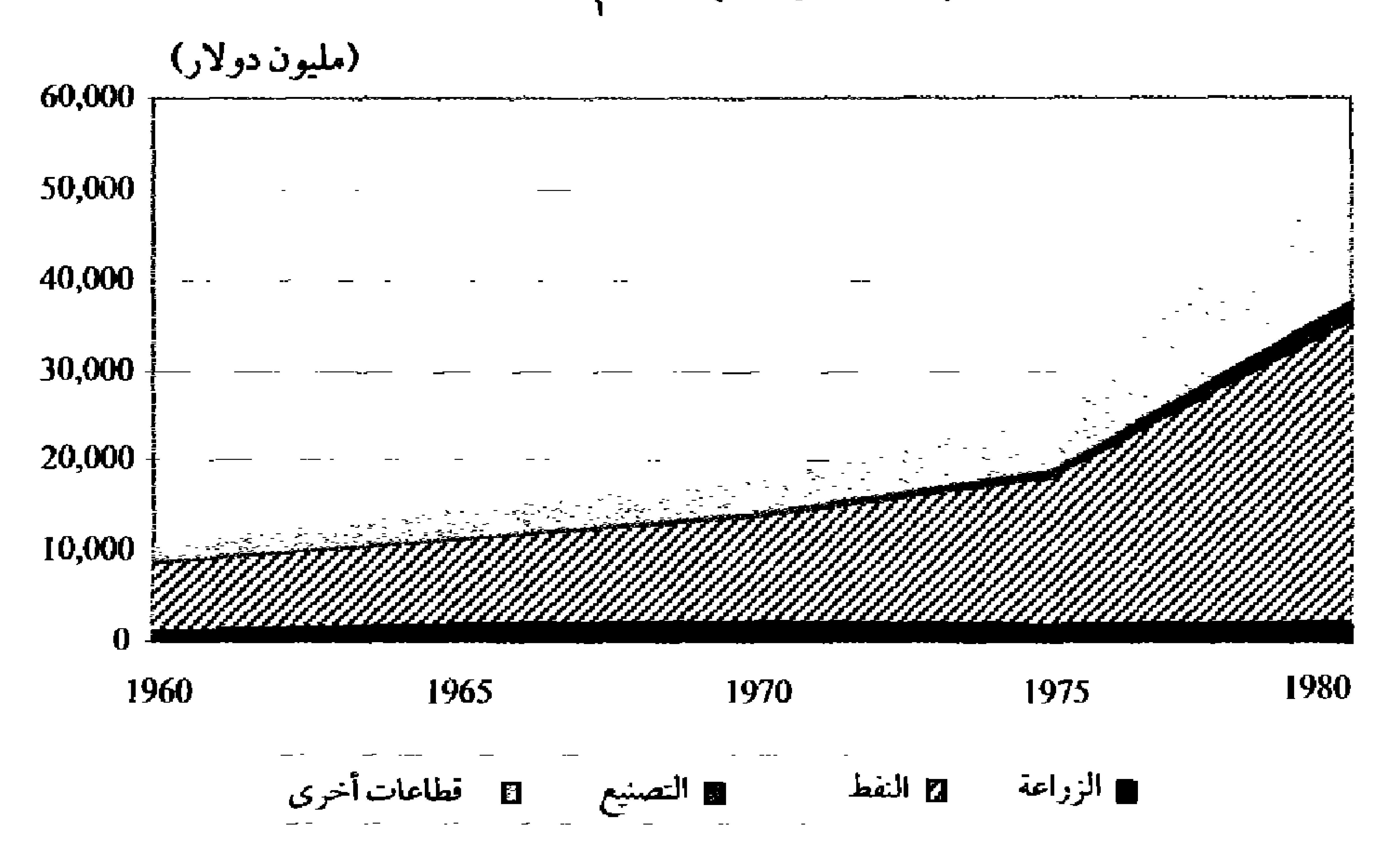
(مليون دولار)

	1960	1965	1970	1975	1980
الزراعة	1,490	2,234	2,618	2,246	2,512
النفط	7,135	9,016	11,067	15,844	32,666
التصنيع	279	337	515	849	2,401
القطاعات الأخرى	1,827	3,074	3,843	6,801	15,403
المجموع	**10,731**	**14,662**	**18,042**	**25,739**	**52,982**

المصدر: محمد علي زيني، **الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل** (لندن: دار الرافد للنشر، 2003)، مشتق من الجدول (5-5)، ص99.

الشكل (1)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العراقي (1960 - 1980) بالأسعار الثابتة لعام 1980



المصدر: محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل (لندن: دار الرافد للنشر، 2003).

ونتيجة لهذا النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع دخل الفرد ارتفاعاً كبيراً (محسوباً بالأسعار الثابتة لعام 1980)، من 1,555 دولاراً عام 1960 ليصل إلى 3,984 دولاراً عام 1980؛ أي بمعدل نمو سنوي قدره 4.8٪، فحقق بذلك المستوى الأعلى له في تاريخ العراق الحديث (انظر الجدول 2). وتأسيساً على هذا، فإن من الإنصاف أن نقول: إن الاقتصاد العراقي قد عاش عصراً ذهبياً طوال تلكم السنوات العشرين، فقد كان تعداد الطبقة الوسطى العراقية قد بلغ أعلى مستوياته عام 1980، يوم كانت حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام هي الأقرب إلى ما يمكننا وصفه بالتوزيع العادل للدخل.

الجدول (2)

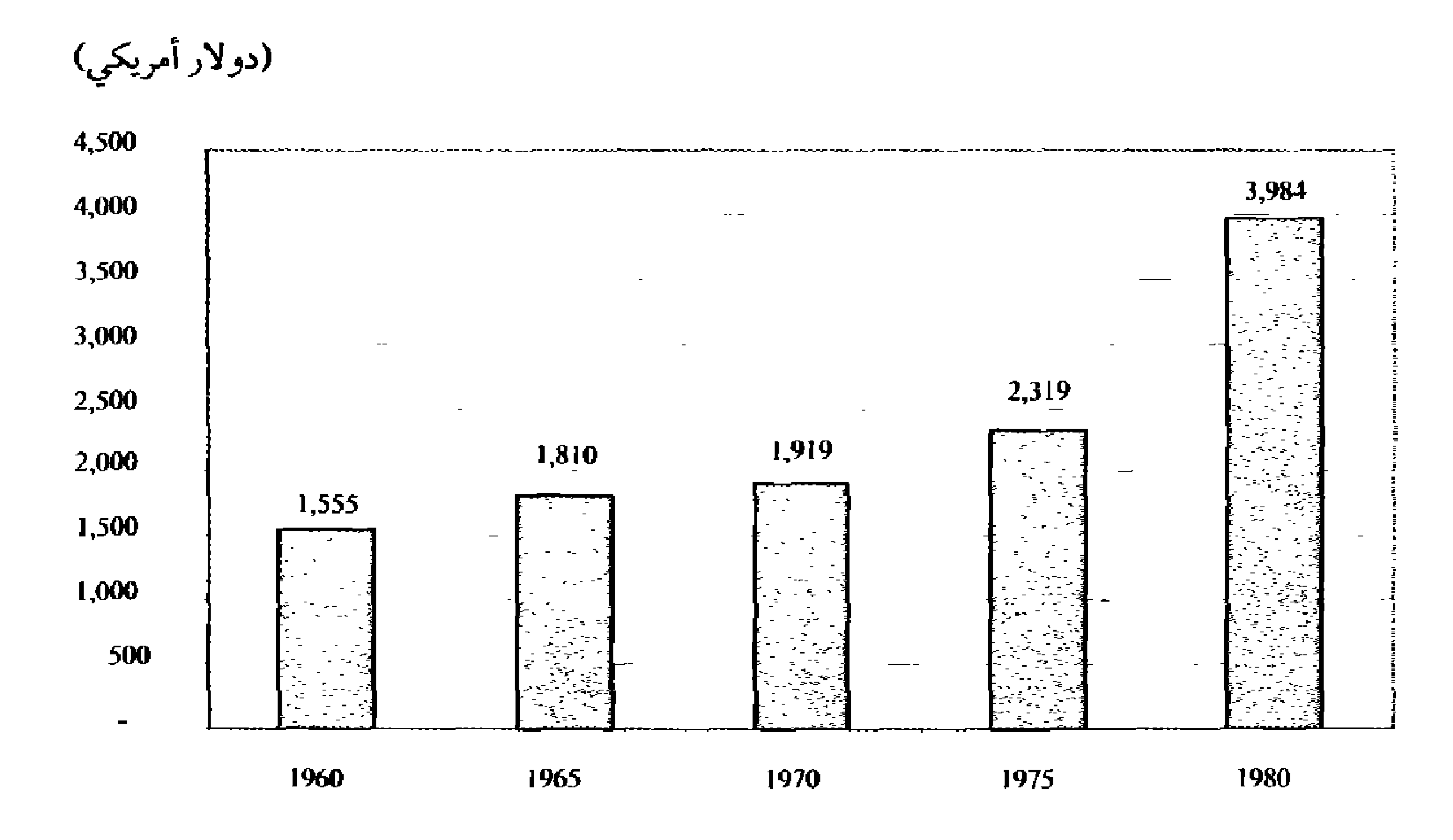
دخل الفرد العراقي بالأسعار الثابتة لعام 1980 (لسنوات مختارة)

	تعداد السكان (بالمليون)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)
1960	6.9	10,731	1,555
1965	8.1	14,662	1,810
1970	9.4	18,042	1,919
1975	11.1	25,739	2,319
1980	13.3	52,982	3,984

المصدر: المعلومات مأخوذة من الجدول رقم(1)، أما أعداد السكان فمأخوذة من كتب سنوية مختلفة للإحصاءات المالية الدولية.

الشكل (2)

دخل الفرد العراقي للفترة 1960- 1980 بالأسعار الثابتة لعام 1980



المصدر: بالنسبة إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي، انظر: محمد علي زيني، **الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل** (لندن: دار الرافد للنشر، 2003). أما أعداد السكان فقد تم حسابها من كتب سنوية مختلفة للإحصاءات المالية الدولية.

وقد كان مقدراً للاقتصاد العراقي أن يواصل مساره السليم المزدهر هذا لو لم يستول صدّام حسين على السلطة عام 1979؛ ليشرع بفعل ما يجيد فعله عادة على أحسن وجه، وما ذاك سوى صناعة الحروب! وبقدر ما يتعلق الأمر بالعراق، فإن حرب السنوات الثماني الدموية المرَّة مع إيران هي الجديرة بأن تسمى "أم الحروب"؛ بسبب جسامة الأضرار التي أوقعتها بالاقتصاد العراقي وبالشعب العراقي عامة، ولأنها وضعت العراق على سكة الانهيار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. فمن بين الأضرار التي تكبدها الاقتصاد العراقي خسارة ما يقرب من 62 مليار دولار من العائدات النفطية، واستنزاف ما يتراوح بين 35 و40 مليار دولار من أرصدة الاحتياطيات الأجنبية، وتراكم الديون الخارجية التي قدرت بنحو 42 مليار دولار لدول غير عربية، و35 مليار دولار لدول عربية، وتحميله نفقات عسكرية إضافية قدرها 105 مليارات دولار، وتدمير بنى تحتية بما يعادل 30 مليار دولار.[4]

وعلاوة على هذه الخسائر المالية، فقد توقفت عملية التنمية الاقتصادية؛ جراء غياب الاستثمارات، وتجنيد شريحة واسعة من الأيدي العاملة لخوض الحرب، والنقص الشديد الذي عانته القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في مدخلات المواد الأولية وقطع الغيار والمعدات الرأسمالية. ونتيجة لذلك، بات الناتج المحلي الإجمالي (محسوباً بالأسعار الثابتة) يميل إلى التراجع بنسبة 1.1٪ سنوياً خلال سني الحرب ليسجل خلال الفترة 1980- 1989 خسارة إجمالية قدرها 342 مليار دولار تقريباً (بالأسعار الثابتة لعام 1980) بدلاً من أن يواصل مسيرة نموه، فضلاً – بطبيعة الحال – عن الخسائر الفادحة في الأرواح، والتأثيرات النفسية المرعبة، والدمار الاجتماعي الذي لحق بشعب العراق.[5]

وفي أعقاب الحرب مع إيران، التي وُضعت أوزارها بعد طول انتظار صيف عام 1988، لم ينعم العراق بالسلام إلا سنة واحدة فقط. ففي آب/ أغسطس عام 1990، غزا صدّام الكويت، فكان أن فُرضت العقوبات الاقتصادية على العراق، واشتعل أتون حرب الخليج، وفيها ألحق القصف المكثف والشامل على طول البلاد وعرضها مدة 43 يوماً أضراراً شديدة بالبنى التحتية العراقية، بينما آل الاقتصاد العراقي إلى انهيار تام جراء 12 سنة من العقوبات الاقتصادية.

حاضر قاتم

ربما لا يمكننا تفهم الواقع الراهن للاقتصاد العراقي إلا من خلال الوقوف على ما أصاب البنى التحتية العراقية إبَّان حرب الخليج، وما لحق باقتصاد البلاد ككل من ضرر نتيجة للعقوبات الاقتصادية. إن حال الاقتصاد عام 2004 – بكلمة أخرى – إنما هي وليدة حاله التي كان عليها طوال أعوام العقد المنصرم، وهي امتداد لها. إن مئة وثلاثين ألف طن من المواد المتفجرة ألقيت على العراق خلال حرب الخليج لم تستهدف المنشآت والمواقع العسكرية فحسب، وإنما أصابت المدنية منها أيضاً؛ ومن ثم فإن أضراراً بالغة قد لحقت بمحطات توليد الطاقة الكهربائية، الرئيسية منها والفرعية، وبمواقع التصنيع، ومستودعات الخزن، وخطوط السكك الحديدية، والطرق والجسور، والمطارات، والمباني العامة، ومصانع البتروكيماويات والحديد والفولاذ، والمراكز الرئيسية لشبكات الاتصالات المدنية.

ووفقاً لتقديرات صدر الدين آغا خان، مبعوث الأمم المتحدة الذي زار العراق صيف عام 1991 – أي بعد بضعة أشهر من الحرب – لتقويم

احتياجات العراق من المستلزمات الإنسانية، فإن تكاليف إعادة تأهيل الصناعة النفطية وحدها بلغت ستة مليارات دولار، بينما قدرت تكلفة إصلاح منظومة توليد الكهرباء بنحو 12 مليار دولار، أما كلفة استبدال شبكة أخرى جديدة بهذه المنظومة فقد بلغت 20 مليار دولار.[6] وفي الشأن نفسه، نقلت صحيفة **كريستيان ساينس مونيتور** عن معهد بروكينجز تقديراته لإجمالي تكلفة الأضرار التي أصابت البنى التحتية العراقية بأنها بلغت 200 مليار دولار،[7] على حين رفع **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام 1992 هذه الكلفة إلى 232 مليار دولار.[8] وما كان لمثل هذه الأضرار الهائلة إلا أن تصيب بالشلل اقتصاد أي بلد آخر، فما بالك ببلد نام كالعراق يعتمد على الاستيراد للحصول على احتياجاته، ويرزح في الوقت ذاته تحت وطأة عقوبات اقتصادية ومالية شاملة.

إن هذه العقوبات التي فرضت على العراق بعد ستة أيام فقط من غزوه الكويت حظرت عليه التصدير أو الاستيراد لأي سلع ومنتجات غير تلك اللازمة لإدامة الحياة كالغذاء والدواء. وحتى قبل تدمير بناه التحتية، كان العراق يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد؛ لسد احتياجاته من الغذاء والدواء والآلات والمكائن وقطع الغيار والمواد الأولية وغيرها، والعقوبات باتت تمنعه من الحصول عليها، باستثناء نزر ضئيل من المواد المستوردة التي كانت تصل إليه إما عن طريق التهريب وإما بترخيص من الأمم المتحدة. وعلى أي حال، فحتى لو أن العراق منح حرية الاستيراد لما استطاع دفع تكاليف وارداته وهو الذي ظل محظوراً عليه قانوناً تصدير نفطه حتى بدء العمل ببرنامج "النفط مقابل الغذاء" في كانون الأول/ ديسمبر 1996. فالنفط يظل دوماً المصدر الرئيسي لأرصدة العراق من العملات الصعبة، فالصادرات النفطية كانت خلال الفترة 1980– 1990، على سبيل المثال، قد

شكلت ما يقرب من 96.5٪ من إجمالي الصادرات العراقية (انظر الجدول 3 والشكلين 3 و4).

الجدول (3)

قيم صادرات العراق ووارداته (1989 ـ 2002)

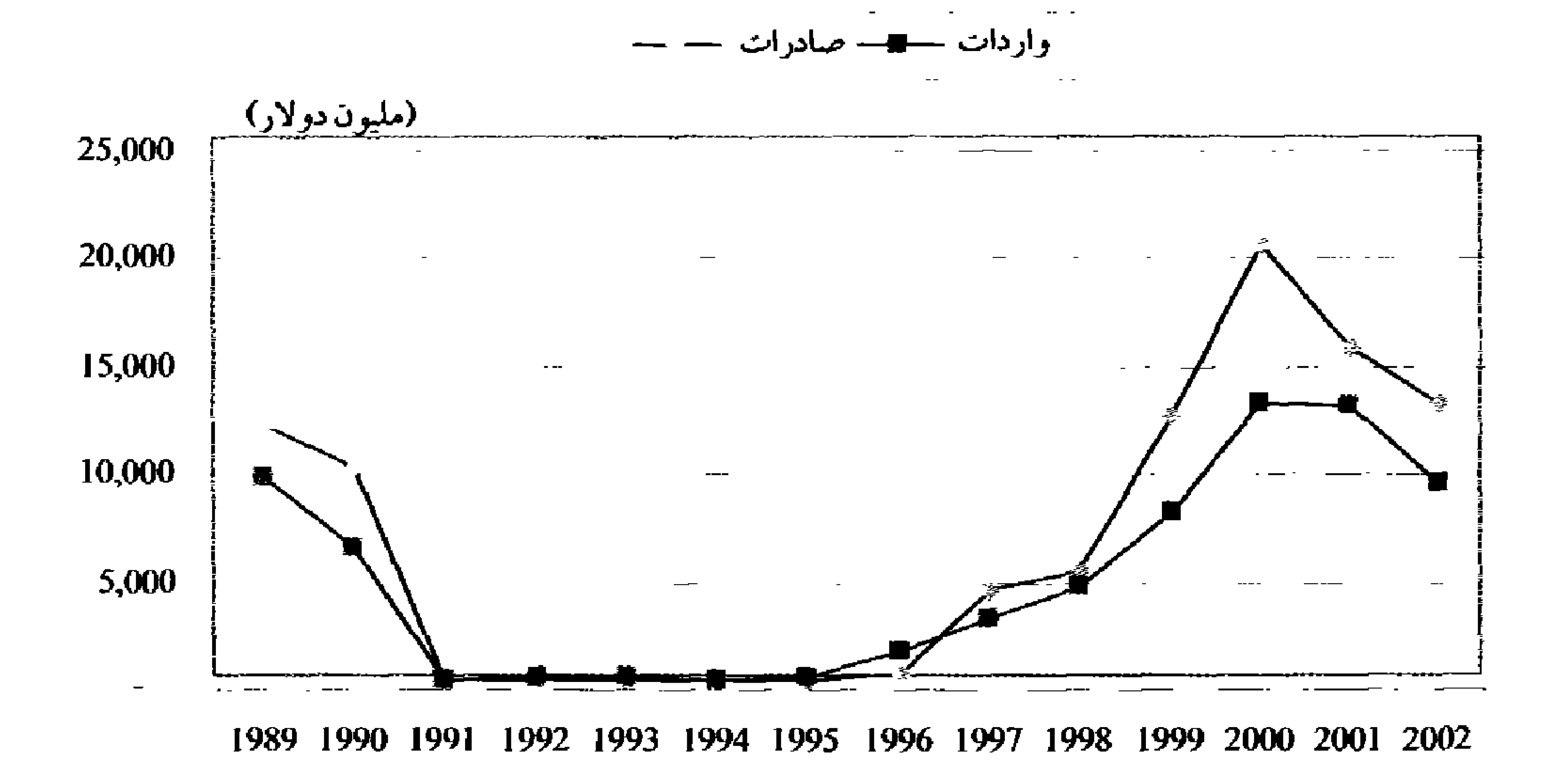
(مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	
13,344	15,905	20,603	12,750	5,500	4,602	731	496	453	457	518	377	10,314	12,284	صادرات
9,611	13,200	13,384	8,263	4,789	3,343	1,748	665	499	533	603	423	6,526	9,899	واردات

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2002 (Vienna, Austria), 4 and 6.

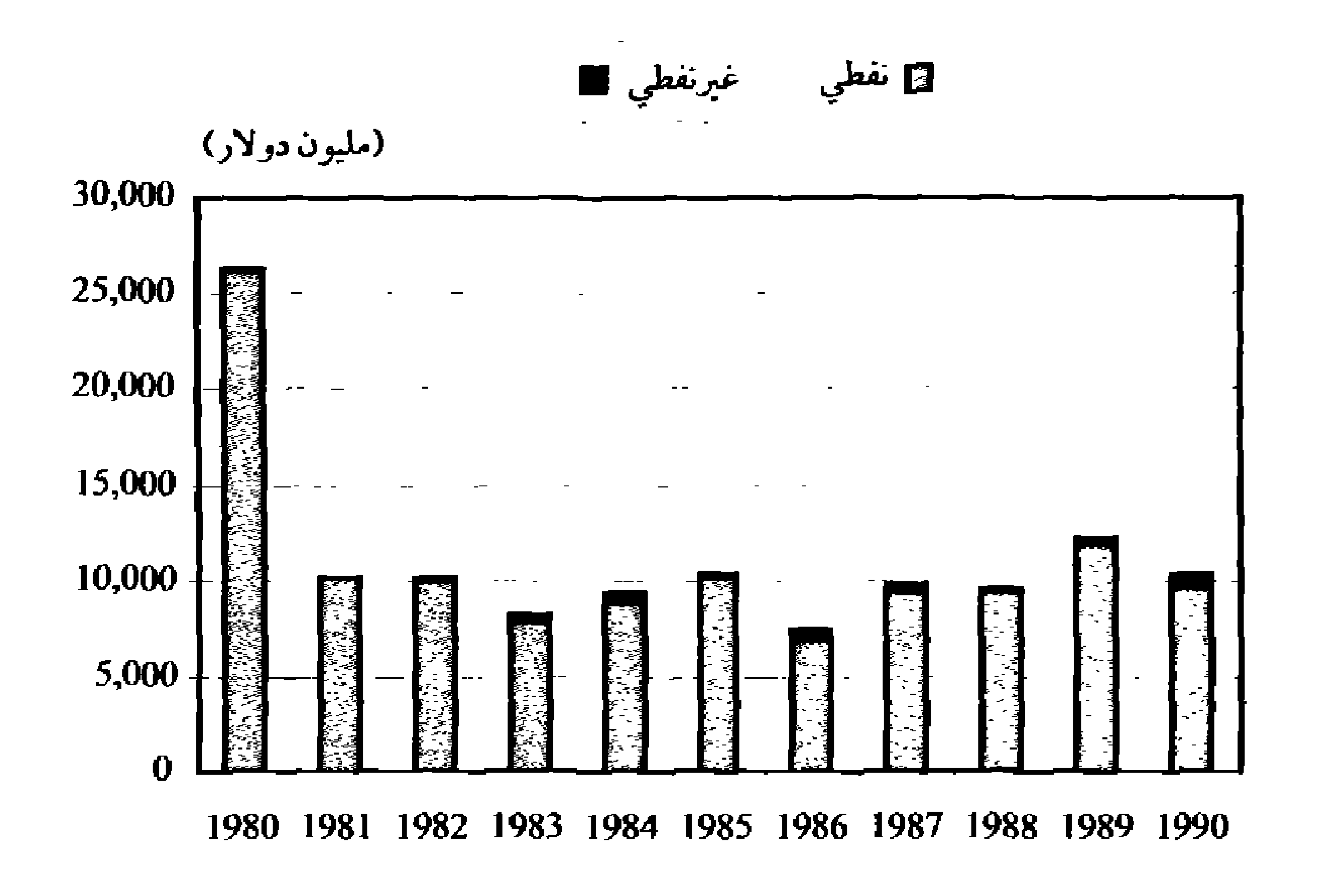
الشكل (3)

قيم صادرات العراق ووارداته (1989-2002)



المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2002.

الشكل (4)
صادرات العراق النفطية وغير النفطية للفترة 1980– 1999

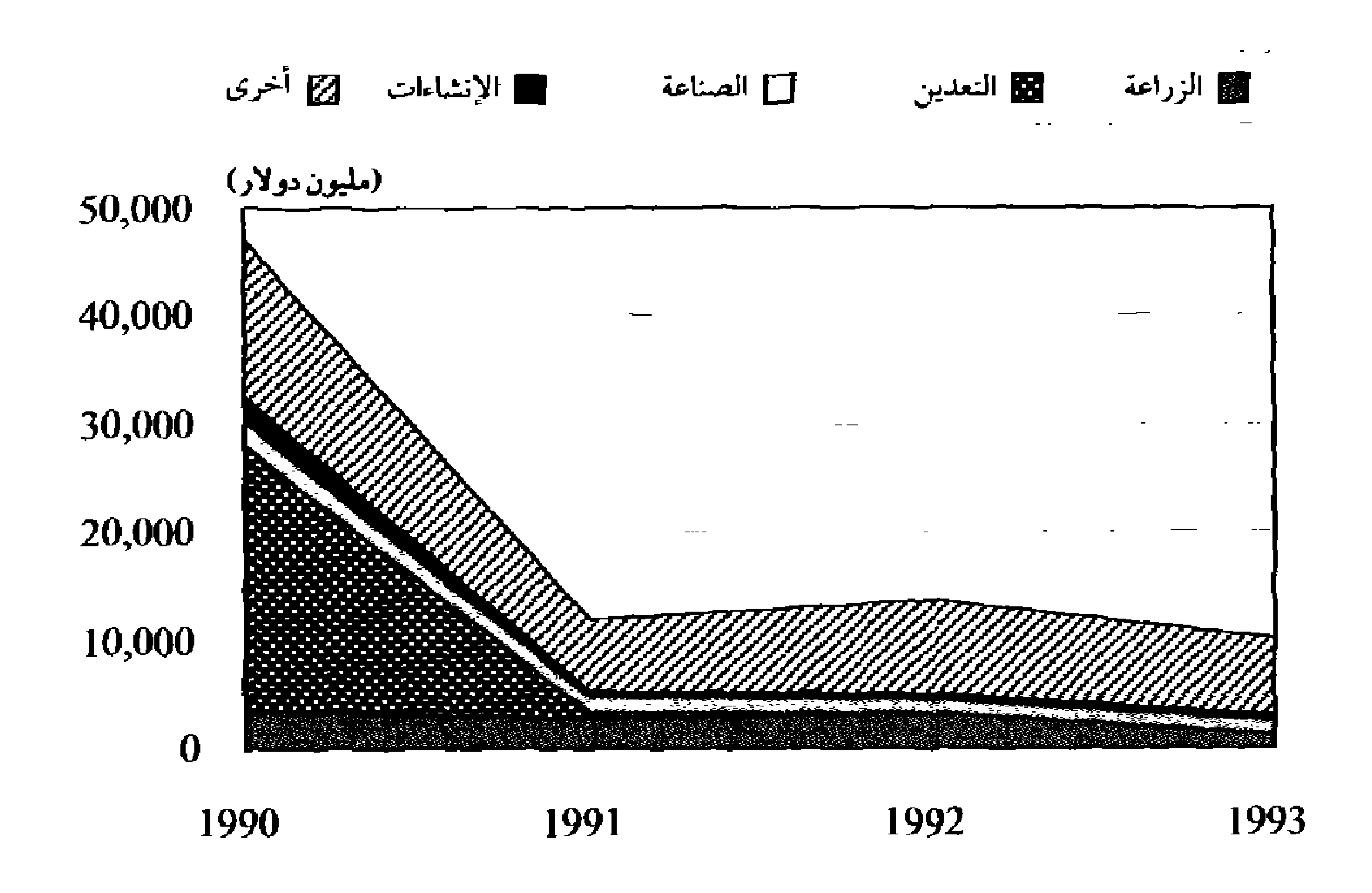


المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 1999 (Vienna, Austria), 4–5.

وهكذا، فقد انهار الاقتصاد العراقي تماماً بفعل الدمار الذي لحق بالبنى التحتية للبلاد، وإغلاق قنوات التصدير والاستيراد، ماعدا المواد المهربة، وباستثناء تصدير قرابة 80,000 برميل من النفط يومياً إلى الأردن بموافقة ضمنية من الأمم المتحدة. ووفقاً لأسعار عام 1980 الثابتة، فقد تدنت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 47 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 12 مليار دولار عام 1991، فيكون بذلك قد فقد ما يناهز 75٪ من قيمته في سنة واحدة فقط. وبعد أن تحسن قليلاً في العام التالي فبلغ 13.8 مليار دولار، عاد ليتدهور مرة أخرى إلى 10 مليارات دولار فقط عام 1993؛ أي لم يكن ليعادل إلا خمس قيمته تقريباً التي حققها عام 1980. وفي غضون ذلك، بلغ قطاع التعدين (والنفط بالدرجة الأولى) حالة من الجمود الفعلي؛ إذ تراجع من 24 مليار

دولار عام 1990 إلى ما لا يزيد على نصف مليار دولار عام 1991، وإلى مستويات سلبية في العامين اللاحقين (انظر الشكل 5).

الشكل (5)
وضعية الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة 1990-1993 بالأسعار الثابتة لعام 1980



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط (بغداد).

ومع تداعي الناتج المحلي الإجمالي، تدنت قيمة الدينار العراقي بشكل حاد؛ لينهار تماماً في نهاية المطاف. ومع أن سعر الصرف الرسمي للدينار كان حتى مطلع الثمانينيات 3.2 دولارات للدينار الواحد (وأقل من ذلك قليلاً في السوق السوداء)، فقد هبطت قيمته شيئاً فشيئاً حتى انهار كلياً في منتصف التسعينيات عند مستوى 0.0005 دولار لكل دينار ، بل هبط سعره إلى

0.0003 دولار فترة وجيزة خلال الحرب التي شنتها قوات التحالف أوائل عام 2003؛ بقصد إطاحة نظام صدّام. ومع ذلك، فقد بقي السعر الرسمي للدينار عند معدل صرفه القديم غير الواقعي، وهو الحد الذي لا يمكننا تصديقه، وهو البالغ 3.2 دولارات للدينار. أما في الوقت الحاضر، فإن قيمة الدينار - بدعم من البنك المركزي العراقي - لا تبتعد كثيراً عن 0.0007 دولار للدينار (أو بحدود 1400 دينار للدولار الواحد).

والحق أن تدهور قيمة الدينار العراقي كان قد بدأ في فترة الثمانينيات؛ فقد وجدت الحكومة العراقية نفسها خلال سني الحرب مع إيران - ولاسيما أواخر الثمانينيات - أمام نقص حاد في العملات الأجنبية؛ لذلك صارت تمتنع عن إمداد العراقيين بالعملات الصعبة التي يحتاجون إليها لتمويل وارداتهم. ولكي يواصل هؤلاء نشاطاتهم التجارية، لم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى السوق السوداء يبيعون فيها الدينار العراقي مقابل عملات أجنبية، في ممارسة أفضت إلى تدني قيمة العملة العراقية بشكل تدريجي.

ويظل الأسوأ من ذلك أن الحكومة العراقية، في أعقاب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، لم تكتف بحظر تزويد المستوردين العراقيين بالعملات الصعبة فحسب، بل دخلت هي أيضاً السوق السوداء لتفعل الشيء نفسه، بما يتناقض تماماً وما كانت ستفعله أي حكومة أخرى تسعى لحماية قيمة عملتها ولتدعيمها. وطبقاً لمزاعم أطلقها مسؤولون كبار في وزارة التجارة العراقية عام 1993، فإن اتخاذ إجراءٍ كهذا أمسى لزاماً؛ لتمويل نظام التقنين الغذائي الذي بات يكلف الحكومة نحو 90 مليون دولار شهرياً.[9] وإضافة إلى ما تقدم، فقد لجأت الأجهزة العراقية المعنية إلى زيادة إجمالي النقد المتداول عن طريق طبع

العملة دونما غطاء؛ بقصد سد عجز الموازنات الحكومية. وهكذا، فقد أسفرت هذه الممارسات، التي ترافقت بطبيعة الحال مع توقف الصادرات النفطية، إلى انهيار العملة العراقية انهياراً تاماً في آخر الأمر.

وإلى جانب ذلك، ابتليت البلاد بالتضخم المفرط في أعلى معدلاته؛ لسببين أساسيين، أولهما النقص الشديد والدائم في إمدادات الأغذية والمنتجات الاستهلاكية، قياساً على حجم الطلب عليها. فمنذ مطلع الثمانينيات، بات العراق يعاني فجوة غذائية، بينما اتجه قطاع التصنيع المحلي - غير الكفء أصلاً - نحو المزيد من التدهور؛ جراء غياب الطاقة الكهربائية وقطع الغيار ومدخلات المواد الأولية، فلا مناص إذاً من أن ترتفع الأسعار في الداخل إذا ما زاد الطلب كثيراً على العرض، وفُرض الحظر على استيراد المواد اللازمة لسد الفجوة الحاصلة، وتعذر تمويلها حتى في حال الترخيص بها، أما السبب الثاني والأهم فهو انهيار الدينار العراقي. فمن كان بمقدوره استيراد الأغذية والمنتجات الاستهلاكية - أو تهريبها - إلى العراق، كان عليه تسديد ثمنها بالعملة الصعبة؛ ومن ثم فإن أسعارها في الداخل ستعكس قيمتها بوصفها مواد مستوردة بتلك العملة الصعبة، وهذه الأسعار ستتضخم إلى أبعد الحدود عند تحويلها إلى العملة المحلية.

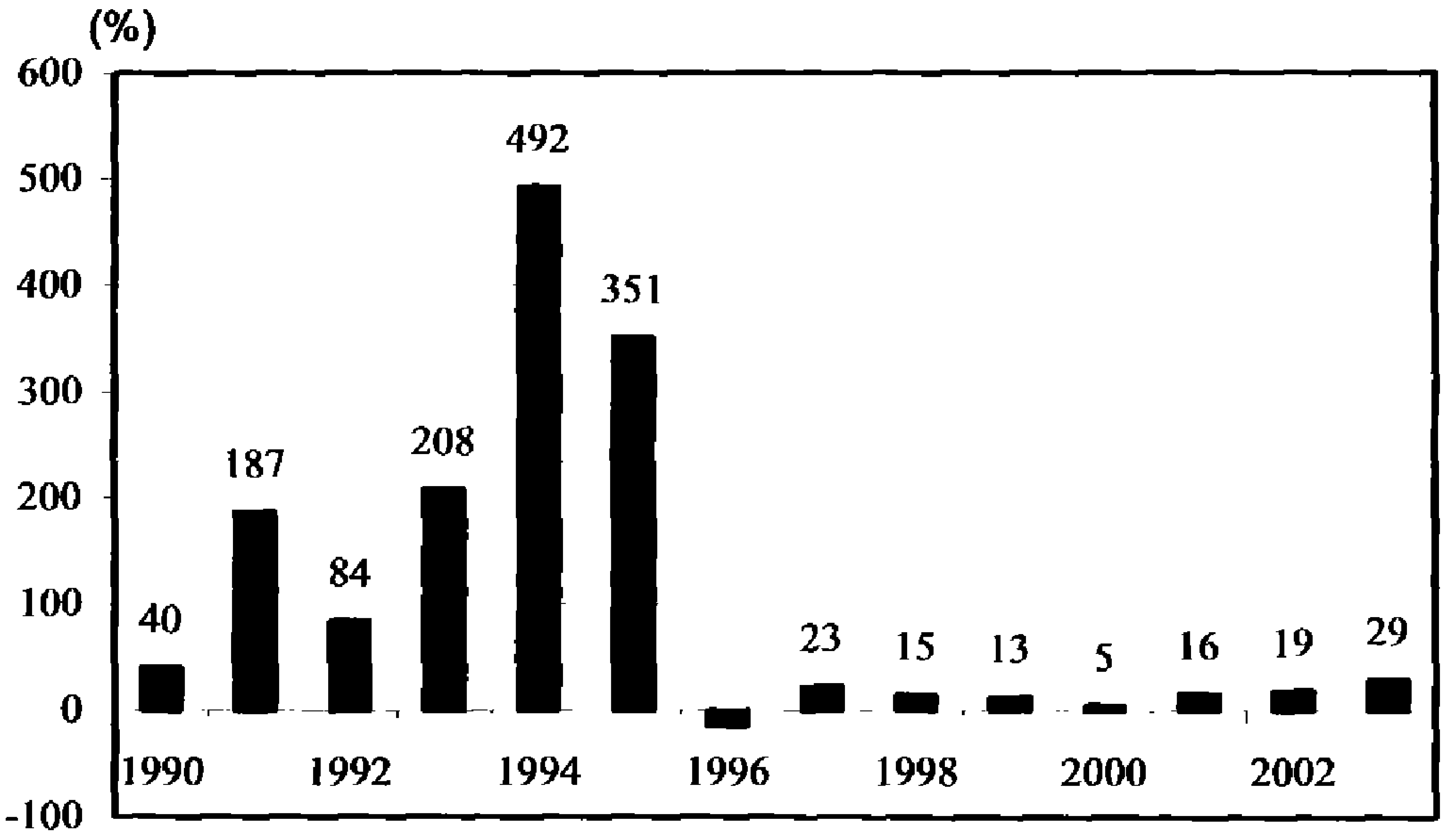
ولعرض أمثلة على ما أصاب أسعار المواد الغذائية، تنبهت لجنة من منظمة الغذاء والزراعة (فاو FAO) زارت العراق في تموز/ يوليو 1993 إلى أن أسعار المواد الغذائية الرئيسية قد تضاعفت في البلاد على النحو الآتي: الدقيق 355 ضعفاً، والأرز 71 ضعفاً، وزيت الطبخ 106 أضعاف، والسكر 149 ضعفاً. و ذكرت اللجنة نفسها في تقريرها أن قيمة سلة غذائية تسد حاجة عائلة من ستة أفراد – وهي التي كانت قُدِّرت في تموز/ يوليو

1990(أي قبل شهر واحد من غـزو الكويـت) بـما لا يزيـد عـلى 110 دنـانير عراقية – قد ارتفعت ارتفاعاً حاداً لتصل إلى 5400 دينار في حزيـران/ يونيـو عام 1993. [10] وفي مقابل ذلك، لم تشهد رواتب الموظفين الحكـوميين، الـذين يشكلون القسم الأعظم من أبناء الطبقة الوسطى، زيادة تناسـبية، بـل ظلـت متخلفة عن معدل التضخم إلى حد كبير.

وعلى أي حال، فقد واصلت معـدلات التـضخم ارتفاعهـا حتـى بعـد الشروع في تطبيق برنامج النفط مقابـل الغـذاء؛ وذلـك بـسبب سـوء الإدارة المالية من جانب الدولة، وتفوق الطلب على العرض، والتدهور الحاد في قيمة الدينار العراقي (انظر الشكل 6).

الشكل (6)

معدل التضخم السنوي لسعر المستهلك في العراق (1990–2003)



المصدر:

Iraqi Central Bank and *Economist Intelligence Unit*, "Iraq Country Report," March 2004.

وعلى الرغم من الزيادة الفعلية الكبيرة التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 1980، فلم يشهد الاقتصاد العراقي تنوعاً قطاعياً مهماً بل ظل معتمداً على النفط من حيث هو ركيزة أساسية له، على حين أن نصيب قطاع التعدين (ومنه النفط أساساً) في الناتج المحلي الإجمالي كان قد حافظ على معدله نفسه (61٪ أو أكثر قليلاً) خلال الفترة 1965 - 1980 (انظر الجدول 4).

وإذا كان صحيحاً أن نقول: إن هذه النسبة قد انخفضت إلى 40.6٪ عام 1985 وعادت من بعد لترتفع إلى 51.5٪ عام 1990، فإن التراجع في مجمله يرجع إلى تدني معدلات الإنتاج النفطي، لا إلى تنويع القطاعات الاقتصادية الأخرى (انظر الجدول 4 والشكل 7 بالنسبة إلى الإنتاج النفطي العراقي).

الجدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي العراقي ونصيب قطاع التعدين فيه (لسنوات مختارة) بالأسعار الثابتة لعام 1980

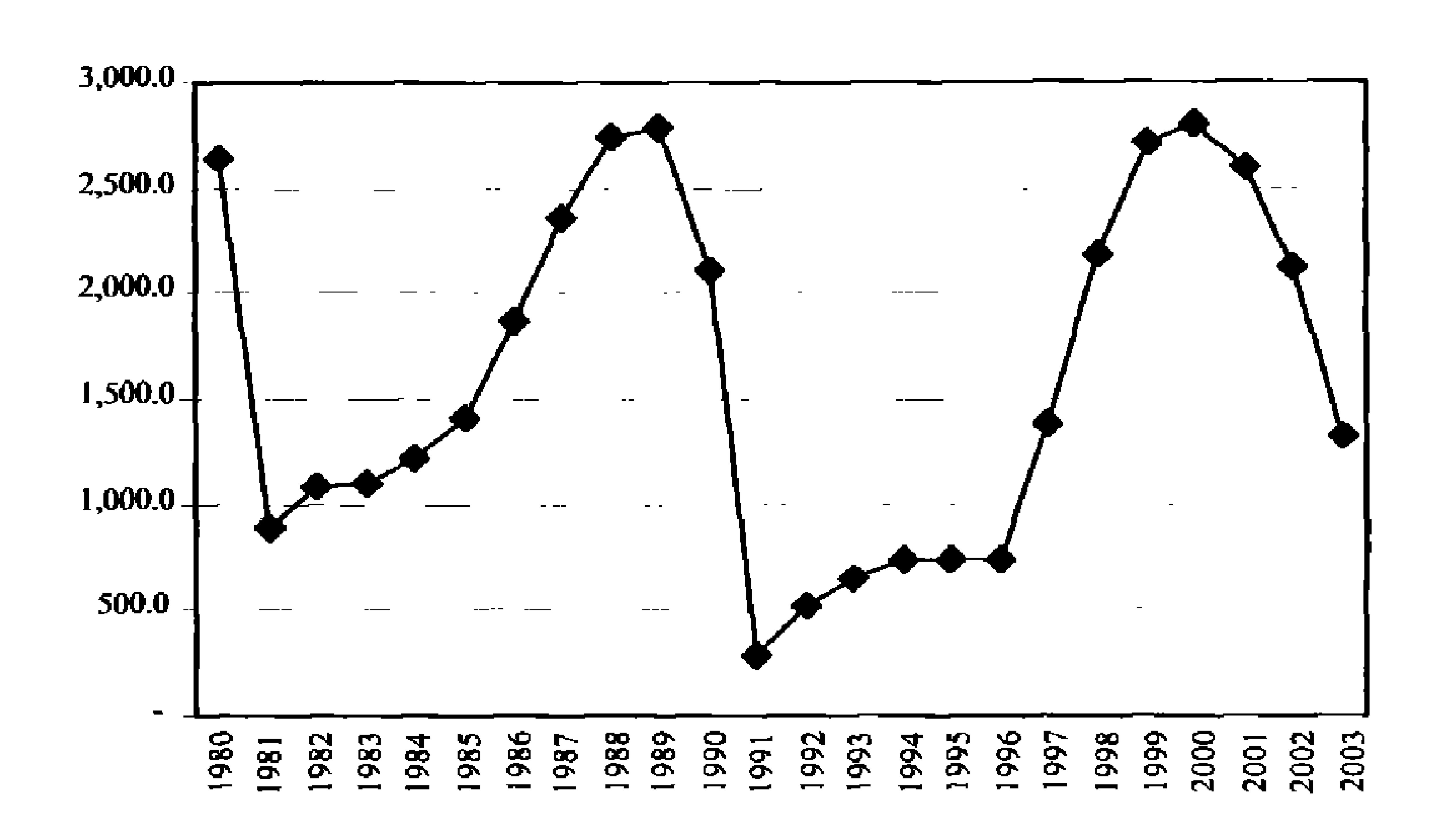
(مليون دولار)

	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990
قطاع التعدين	7,135	9,016	11,067	15,844	32,666	15,010	24,166
الناتج القومي الإجمالي الشامل	10,731	14,662	18,042	25,739	52,982	36,975	46,940
حصة قطاع التعدين في الناتج القومي الإجمالي الشامل (٪)	66.5	61.5	61.3	61.6	61.7	40.6	51.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط (بغداد)، ومصادر أخرى.

الشكل (7)
الإنتاج النفطي العراقي للفترة 1980–2003

(ألف برميل يومياً)



المصدر:
OPEC Statistical Bulletins for 1980–2002, and the Centre for Global Energy Studies (CGES), London, UK, 2003.

وجراء هذا الاتكال الشديد على القطاع النفطي، بات من المحتم أن يتقلب حجم الناتج المحلي الإجمالي العراقي بتقلب إنتاج البلاد من النفط، وبخاصة إبّان فترة الثمانينيات. ومهما يكن من أمر، فسوف نجد – في أعقاب حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية وما أحدثاه من انهيار اقتصادي واستنزاف ما يتراوح بين 25٪ و39٪ من العائدات النفطية العراقية لدفع تعويضات الحرب– أن الاقتصاد العراقي والإنتاج النفطي لم يسلكا المسار نفسه مثلما فعلا في عقدي السبعينيات والثمانينيات، بل ظلا راكدين برغم

عودة الحياة إلى القطاع النفطي مع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء (انظر الجدول 5 والشكل 8).

الجدول (5)

الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990 – 2003 بالأسعار الثابتة لعام 1980

(مليون دولار)

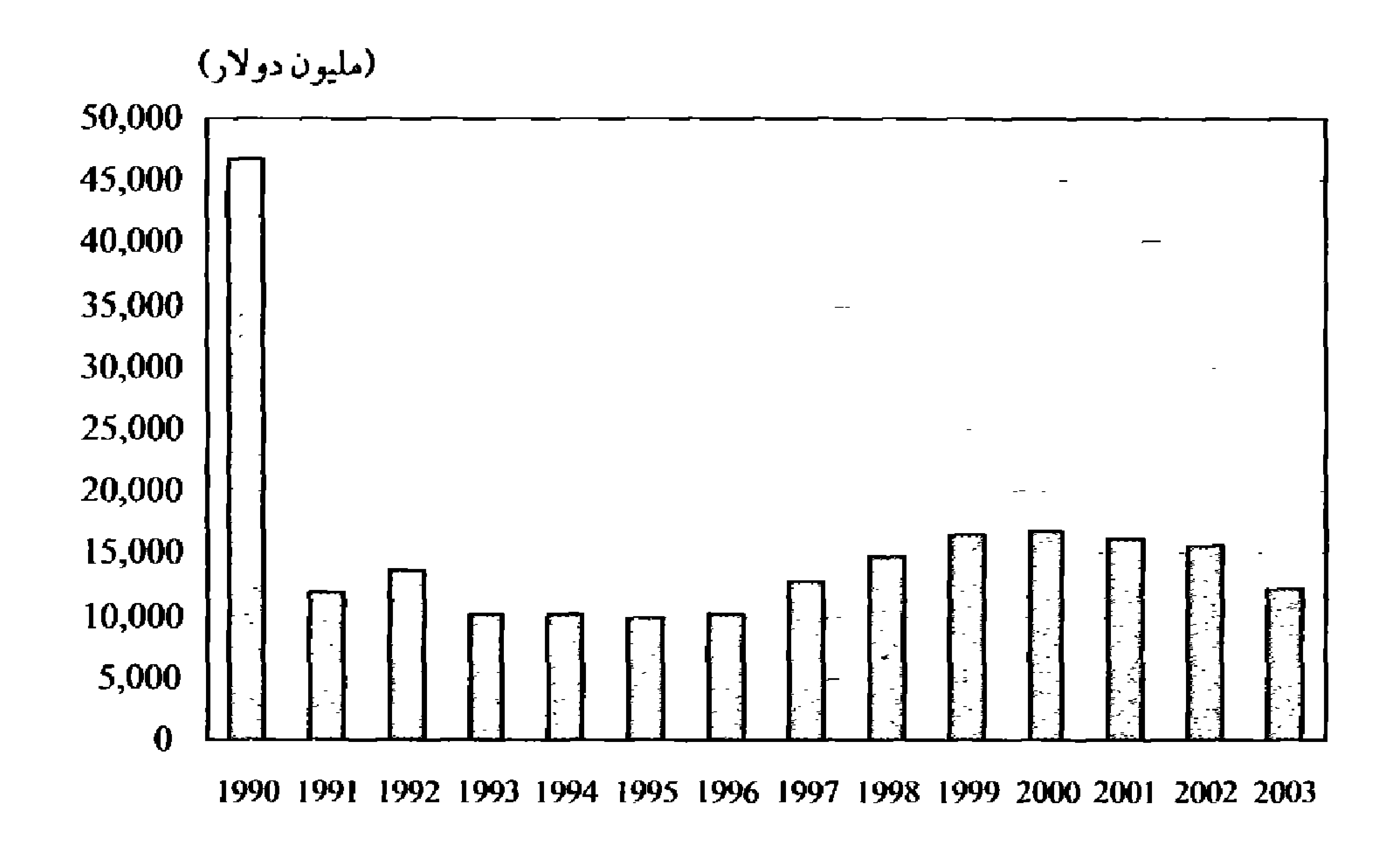
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
12,173	15,605	16,256	16,758	16,430	14,936	12,658	10,126	10,026	10,097	10,097	13,791	12,014	46,940

المصدر:

Central Statistical Organization, Baghdad, Iraq, and *Economist Intelligence Unit*, "Iraq Country Report," March 2004.

الشكل (8)

الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990–2003 بالأسعار الثابتة لعام 1980



المصدر:

Central Statistical Organisation, Baghdad, Iraq, and *Economist Intelligence Unit*, "Iraq Country Report," March 2004.

ولعل السبب الذي يقف وراء حالة كهذه هو الدمار الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ بفعل الحرب والعقوبات الاقتصادية، وحرمانها مما كان القطاع النفطي يدره عليها من عملات صعبة، يتم توظيفها في المشروعات الاستثمارية والتأهيلية، وهذا نفسه يمكنه أن يعزى إلى تخصيص ما يتراوح بين 25٪ و30٪ من إجمالي العائدات النفطية لدفع تعويضات الحرب، واستخدام ما يتبقى منها لتغطية ما يُستورد من الأغذية والأدوية وبعض المعدات الأخرى.

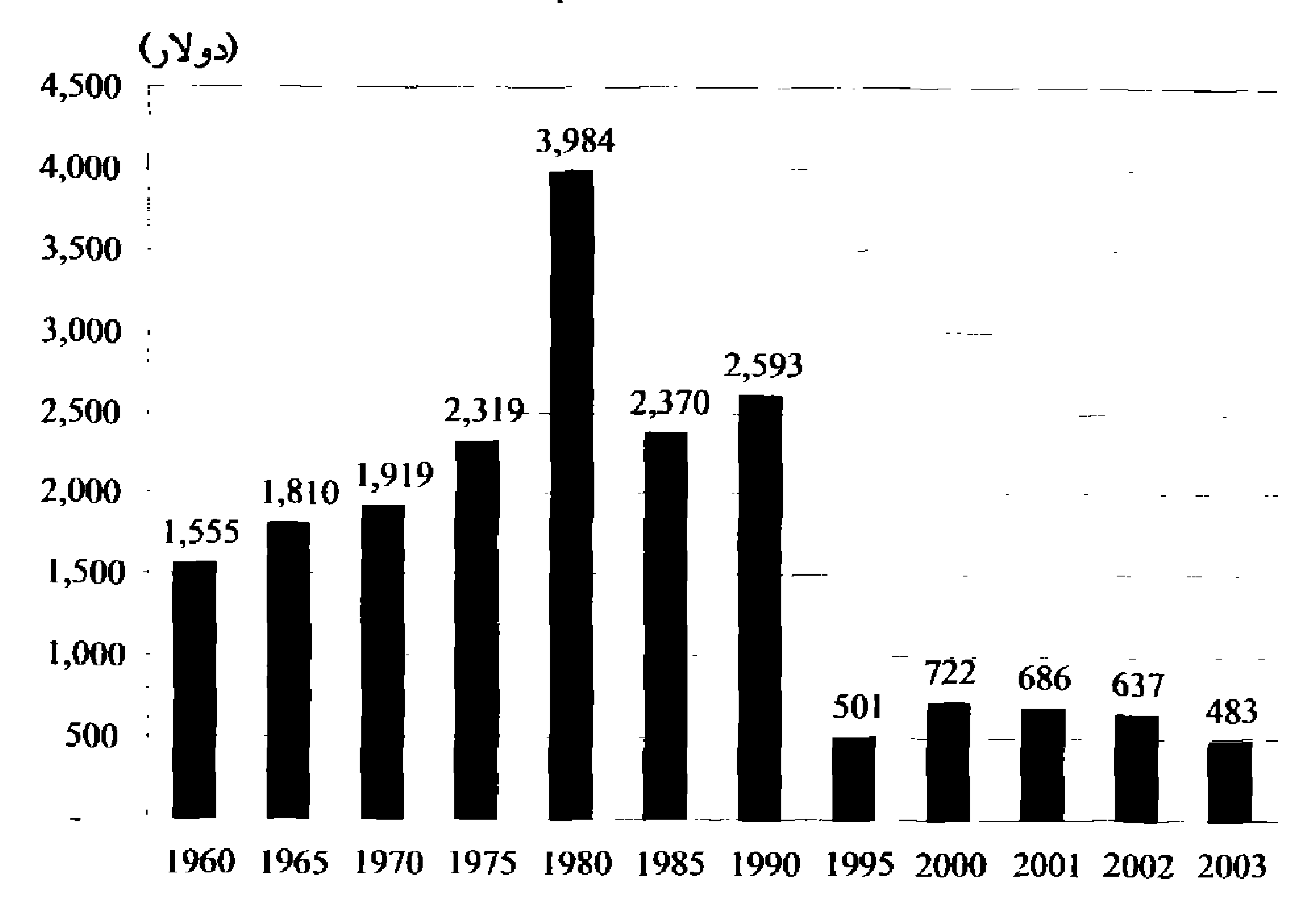
وبسبب الجمود الذي أصاب القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي الذي تزامن مع الارتفاع المستمر في معدلات النمو السكاني، فقد انخفض دخل الفرد عام 1995 إلى ما لا يزيد على 501 من الدولارات يوم بلغ حجم الإنتاج النفطي 737 ألف برميل يومياً، قبل أن يزداد بنسبة 44٪ عام 2000؛ ليصل إلى ذروته عند مستوى 2,810 آلاف برميل في اليوم الواحد.

وكما كان متوقعاً، فقد هبط الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام اللاحقة (2001 و2002 و2003) مع هبوط إنتاج النفط؛ ليؤدي هذا إلى تراجع أكبر في دخل الفرد الواحد مقترناً بارتفاع عدد السكان؛ ليبلغ عام 2003 (محسوباً بالأسعار الثابتة لعام 1980) 483 دولاراً، وهو الذي لا يشكل سوى 12٪ تقريباً من قيمته عام 1980 وثلثها لعام 1960. ونتيجة لذلك، صار الخط البياني لمستويات المعيشة يتجه نحو الأسفل؛ ليزداد الفرد العراقي فقراً على فقر، قياساً حتى على ما كان الأمر عليه عام 1960 (انظر الشكل 9).

الشكل (9)

دخل الفرد العراقي لسنوات مختارة

(بالأسعار الثابتة لعام 1980)



المصدر: جداول سابقة بالنسبة إلى الأرقام الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، والكتب السنوية للإحصاءات المالية الدولية فيما يتعلق بأعداد السكان.

وقبل الانتهاء من موضوع دخل الفرد العراقي الواحد (أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، قد يغدو مفيداً الحديث عن طريقة احتساب هذا الدخل، ومدى صلاحيته مؤشراً لعرض صورة مستويات المعيشة في العراق، وبخاصة في عهد صدّام حسين. فإذا كان مقدار دخل الفرد يمثل حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، فإن هذه العملية الحسابية تنطوي على حقيقتين اثنتين: الأولى هي أن هذا الناتج إنما هو ملك لأبناء الشعب يُنفق لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم، والأخرى هي وجوب توزيعه

بالتساوي فيما بينهم. غير أن كلتا هاتين الحقيقتين أبعد ما تكون عن الواقع فيما يتعلق بحالة العراق.

فكما أشرنا من قبل، فإن الحصة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي العراقي يتم تحقيقها من القطاع النفطي، وهو قطاع حكومي عام. وبناء على ذلك، فإن ملكية العائدات النفطية المتأتية منه ستؤول إلى الدولة، وستتولى إنفاقها بنفسها. وما من شك في أن نفع هذه العائدات سيعود على شعب العراق لو أنها أنفقت بطرائق إنتاجية في ميادين الصحة العامة، والتعليم، وتطوير البنى التحتية، واستثمرت في قطاعات اقتصادية أخرى، مثلاً؛ تحقيقاً للنمو والتنويع الاقتصاديين. إلا أن شيئاً كهذا كان نادر الحدوث في ظل نظام صدّام حسين، فما حدث فعلاً هو إنفاق معظم العائدات النفطية في أغراض غير إنتاجية، كالتسلح وشن الحروب،[11] فضلاً عن تخصيص مبالغ ضخمة من إيرادات الدولة لبناء القصور، وإقامة التماثيل والنصب، وتقديم الرشى لأنصار النظام، سواء داخل العراق أو خارجه، بل إنفاقها، أيضاً، بطرائق أوقعت ضرراً بالغاً باقتصاد البلد وبيئته وأبناء شعبه، ومن ذلك - مثلاً - سحب المياه من أهوار جنوب العراق وتجفيفها.

المسألة الأخرى التي لا تجعل حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مناسباً لهذا الغرض هي أن استخراج هذا المؤشر - على النحو المشار إليه - ينطوي على توزيع متساوٍ للمدخولات العامة، وكأن السكان جميعاً يشكلون طبقة واحدة وسطى كبيرة. وهذا، بطبيعة الحال، لا يمكنه أن يصح حتى في أغلب الدول النامية، فهناك دائماً طبقة ثرية، وأخرى فقيرة، وبينهما ثالثة وسطى. وكلما كبرت هذه الأخيرة، ازداد توزيع تلك المدخولات

عدلاً، وازدادت صلاحية دخل الفرد مؤشراً يعكس الدخول الحقيقية لمواطني البلد. وكان العراق قد شهد خلال السنوات الثلاثين الماضية، ابتداءً بعام 1980، نمواً متواصلاً في حجم الطبقة الوسطى العراقية، غير أن الحال انقلبت مع نشوب الحرب الإيرانية ـ العراقية، بل إن حجمها تضاءل أكثر فأكثر، خلال سنوات العقوبات الاقتصادية، وما أفرزته من ارتفاع شديد في معدلات التضخم.

وليس خافياً أن الطبقة الوسطى تنمو وتزدهر عادة في مناخ تتوافر فيه عمالة تدر دخولاً مجزية، ولا تتحقق هذه إلا من خلال اتساع إطار نشاطات البلاد الاقتصادية، وما يصاحبها من ازدياد فرص العمل. ولكن الحال لم تعد كذلك مع احتلال صدّام الموقع الأعلى في السلطة عام 1979، ومع ما أعقب ذلك من حروب وعقوبات اقتصادية. ولعل نظرة عاجلة يلقيها المرء على الجدولين 5 و6 ستكشف له أن الناتج المحلي الإجمالي العراقي قد انخفض بنسبة 35٪، ولم تكن قد مضت سوى سنة واحدة فقط على الحرب مع إيران. ومع أنه شهد قدراً من التحسن مع اقتراب الحرب من نهايتها، إلا أنه هبط مرة أخرى هبوطاً حاداً مع اندلاع حرب الخليج، وفي خلال أعوام العقوبات الاقتصادية؛ حتى بلغت قيمته قرابة 15.6 مليار دولار عام 2002.

أما في عام 2003، وبتأثير الغزو الأمريكي للعراق، وتراجع الإنتاج النفطي من 2.1 إلى 1.3 مليون برميل يومياً (بين عامي 2002 و 2003)، والدمار الشامل الذي أصاب القطاع العام، والتباطؤ الشديد في الفعاليات الاقتصادية، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22٪ تقريباً (بالأسعار الثابتة)؛ حيث لم يزد إلا قليلاً على 12 مليار دولار في ذلك العام.

الجدول (6)

الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة 1980 – 1989 بالأسعار الثابتة لعام 1980

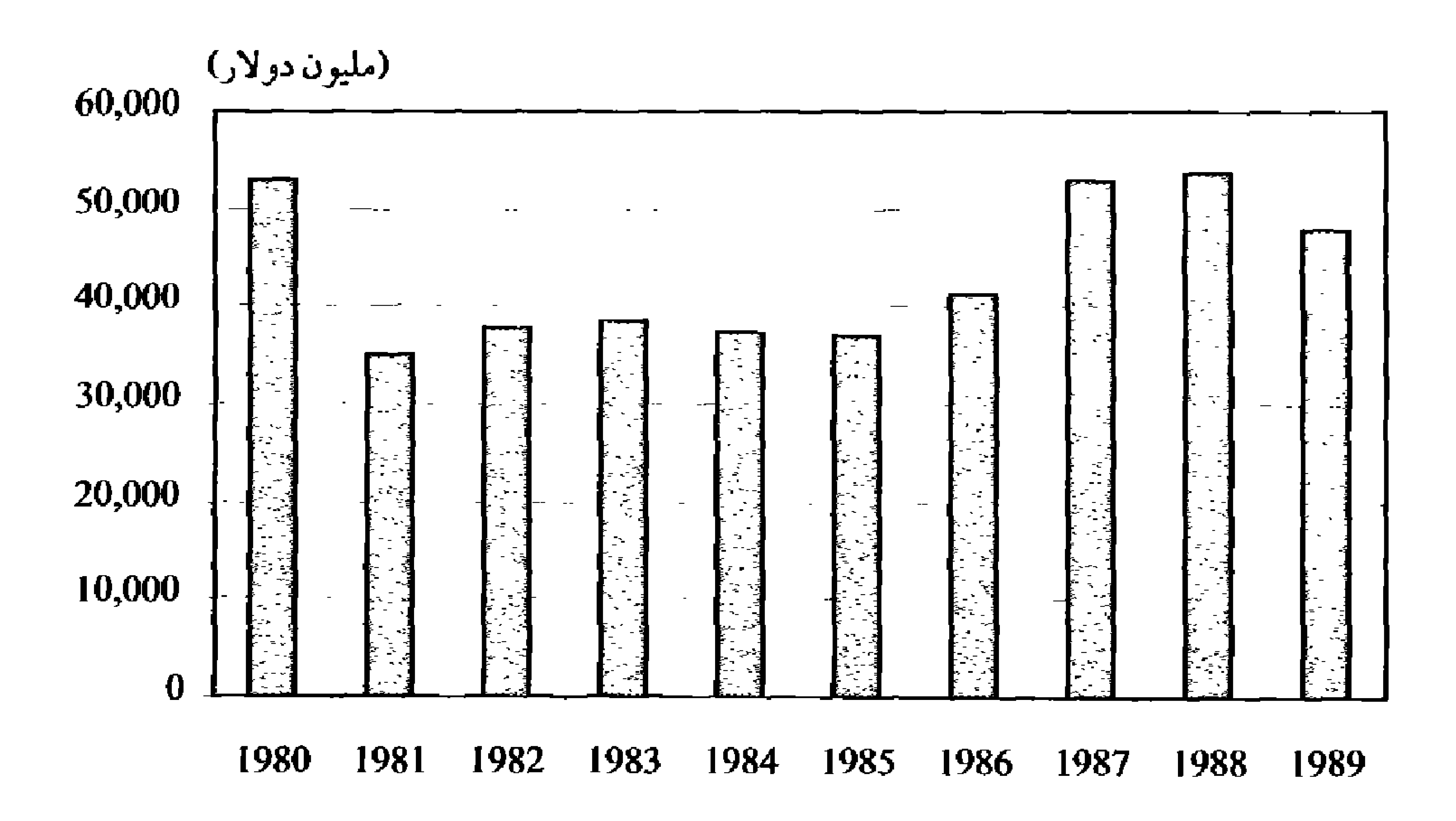
(مليون دولار)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
48,007	53,803	53,099	41,388	36,979	37,351	38,506	37,605	35,164	52,982

المصدر: محمد على زيني، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل (لندن: دار الرافد للنشر، 2003)، ص 202. [12]

الشكل (10)

الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة 1980 – 1989 بالأسعار الثابتة لعام 1980



المصدر: محمد على زيني، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل (لندن: دار الرافد للنشر، 2003)، ص 202.

وخلاصة القول: أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 35٪ عام 1981، وظل ينكمش بنسبة 1.1٪ سنوياً، خلال الفترة ما بين عامي 1980 و1989.

وعلى صعيد آخر، تصاعدت – مع التدهور المستمر في حجم الناتج المحلي الإجمالي– معدلات النمو السكاني في العراق، بما في ذلك أعداد أولئك القادرين على العمل. وعلى وجه العموم، فقد ارتفع عدد سكان البلاد من 13 مليون شخص تقريباً عام 1980 إلى أكثر من 23 مليوناً عام 2000، بينما توقعت الأمم المتحدة أن يرتفع هذا العدد إلى نحو 26.6 مليون شخص بحلول عام 2005 (انظر الجدول 7). ومن المتوقع أيضاً، على نحو مماثل، أن يرتفع تعداد القادرين على العمل خلال الفترة ذاتها من 3.5 إلى 6.4 ملايين شخص تقريباً.[13]

وكان لابد لهذه الزيادة السريعة في أعداد السكان عامة، والذين بلغوا سن العمل خاصة، من أن تسبب ارتفاع نسبة البطالة. ومع ذلك، فإن البطالة الواسعة النطاق التي فشت في عهد صدّام، كانت قد أخفيت تحت قناع جيش جرّار وأجهزة بوليسية. وتحت وطأة تعاظم معدلات البطالة والتضخم، كادت الطبقة الوسطى في العراق تتلاشى تماماً، وكاد المجتمع العراقي يضم طبقتين متميزتين: طبقة فقيرة ضخمة العدد تضم الجزء الأعظم من السكان، وأخرى غنية صغيرة تتألف من صدّام وأفراد عائلته والمقربين من أعوانه، وكبار أعضاء حزب البعث وضباط الجيش والأجهزة السرية، والمهربين، والمتعاملين في السوق السوداء، والمقاولين المتنفذين، والتجار، والصناعيين.

وفي ظل ظروف كهذه، لم يعد دخل الفرد يصلح مؤشراً مفيداً يظهر حقيقة مستوى معيشة المواطنين، وهذه هي - حقاً- حال شعب العراق في عهد صدّام.

الجدول (7)

تعداد سكان العراق لسنوات مختارة

(ألف نسمة)

2005*	2003*	2002	2001	2000	1995	1990	1985	1980
26,555	25,192	24,510	23,860	23,224	20,206	17,341	15,236	12,962

* اعتمد الرقم الخاص بتعداد عام 2003 استناداً إلى تقديرات المؤلف، أما تعداد عام 2005 فيستند إلى تقديرات الأمم المتحدة.

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة السكان، مراجعة عام 2002. انظر الموقع: <www.esa.un.org>

إثر انهيار النظام العراقي عام 2003، عمدت سلطة التحالف المؤقتة إلى حل الجيش وكل أشكال المؤسسات البوليسية، فكانت النتيجة ارتفاع نسبة البطالة بين أبناء شريحة عريضة من سكان البلاد، بل ازدادت هذه المشكلة تفاقماً فور انتهاء الحرب؛ جراء النقص الحاد في إنتاج الطاقة الكهربائية، وقلة الوقود، وشيوع الفوضى والجريمة، وانعدام الأمن في أرجاء البلد عامة، وهذه كلها عوامل أفضت إلى انحسار النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة. وعلى أي حال، ففي الوقت الذي تخلفت فيه رواتب الموظفين الحكوميين (الذين يشكلون قطاعاً واسعاً من قطاعات الطبقة الوسطى) كثيراً وراء الأسعار الملتهبة - ولاسيما خلال عقد التسعينيات- مسببة إفقار هذا الجزء المهم من أبناء شعب العراق، فإنها - أي الرواتب - قد تضاعفت مرات عدة

في عهد سلطة التحالف، في خطوة عدت حاسمة باتجاه إعادة الروح إلى الطبقة الوسطى في العراق.

ومع أن هناك من قدَّر نسبة البطالة خلال عام 2003 بـ 60٪ بوجه عام، فإن وزير التخطيط العراقي [الأسبق] كان قد ذكر في آذار/ مارس 2004، في خطاب له أمام مؤتمر عن الاقتصاد العراقي عقد ببيروت أن نسبة البطالة في ذلك الوقت لا تزيد على 28٪، وأن البطالة المقنعة قد تزيد على 22٪.[14] وعلى وجه العموم، فإن شعب العراق نفسه يعد من الشعوب "الشابة" نسبياً، ففي الوقت الذي بلغ تعداد السكان عام 2000 ما يربو على 23.2 مليون نسمة، كانت نسبة من تقل أعمارهم عن 15 عاماً قد وصلت إلى 42٪.[15] ولا ريب في أن تقسيم السكان على هذا النحو يكشف عن حجم عبء الاتكال على الآخرين، وهو الذي سيزيد العائلة العراقية فقراً على فقر؛ إذا ما اقترن هذا بتصاعد معدلات البطالة. فقد قال وزير التخطيط العراقي في خطابه الذي أشرنا إليه آنفاً: إن كل مواطن عراقي سيتعين عليه التكفل بإعالة ثلاثة عراقيين آخرين – وذلك طبقاً لأحدث إحصاء سكاني أجري عام 1997 – وإن العائلة العراقية تنفق 60٪ من دخلها على الغذاء، على حين لم تزد هذه النسبة على 46٪ في منتصف الثمانينيات، مقارنة بـقرابة 20٪ فقط تنفقه أي عائلة من عائلات العالم المتقدم من دخلها عادة؛ لتوفير ما تحتاج إليه من الغذاء.

ولم تتوقف معاناة شعب العراق عند تناقص دخل الفرد الواحد وارتفاع نسبة البطالة فحسب، وإنما كان يعاني أيضاً تدهور قطاعي الصحة والتعليم، وما يوقعه ذلك من آثار سلبية على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد. وكان

العراق فيما مضى أحد البلدان النامية التي تنعم بأفضل النظم الصحية سواء في المنطقة أو في سائر أرجاء العالم. بيد أن مستوى الخدمات الصحية فيه شهد إبّان فترة العقوبات الاقتصادية تدهوراً مأساوياً، أفضى إلى إزهاق أرواح مئات الآلاف من العراقيين، وبخاصة الأطفال الشريحة الأكثر عرضة للأذى بين شرائح المجتمع العراقي.

ولعل أحد الأمثلة التي تصور محنة أطفال العراق ذاك الذي تعرضه نتائج مسح ديموجرافي أجرته منظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة، في وسط البلاد وجنوبها؛ لعقد مقارنة بين أوضاع الأطفال العراقيين ما بين عامي 1984و1989 وبين ما آلت إليه حالهم خلال الفترة 1994-1999. فقد أظهر البحث أن الزيادة في نسبة الوفيات بين من تقل أعمارهم عن خمس سنوات منهم فاقت الضعف؛ إذ ارتفع معدل الوفيات من 56 وفاة لكل ألف طفل خلال الفترة الأولى ليصل إلى 131 لكل ألف طفل في الفترة الثانية. ويؤكد مدير المنظمة أن الانخفاض الذي طرأ على نسبة وفيات هؤلاء الأطفال إبّان الثمانينيات لو كان قد استمر خلال التسعينيات أيضاً لكان عدد من توفي منهم فعلاً خلال الفترة 1991-1998 سيقل بمقدار نصف مليون طفل.[16]

وإذا صح أن نقول: إن الأطفال العراقيين قد عانوا الأمرين قياساً على سائر السكان لأنهم الأكثر تعرضاً للأذى من غيرهم، فإن البلاء قد حل بالعراقيين قاطبة من دون استثناء؛ جراء تدهور النظام الصحي العراقي، كماً ونوعاً، بعد تفشي حالات وأمراض من قبيل السرطان وسوء التغذية.

وكان وزير التخطيط العراقي قد أشار أيضاً في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر بيروت المشار إليه آنفاً،[17] إلى أن الحروب والعقوبات وسوء الإدارة الاقتصادية قد سببت تدهور البنى التحتية في العراق جميعاً، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية. فخلال الفترة ما بين عامي 1978 و 2002، تناقص عدد المستشفيات في العراق من 234 إلى 212 مستشفى، وانخفض عدد مراكز الرعاية الصحية من 1604 إلى 1078 مركزاً، بينما ارتفع تعداد السكان خلال الفترة ذاتها من 16.3 إلى 24.5 مليون نسمة؛ أي بزيادة قدرها 50٪ تقريباً أمام تراجع عدد المستشفيات والمراكز الصحية بنسبة تقرب من 10٪ و 33٪، على التعاقب.

ويبدو جلياً من الجدولين 5 و6 - اللذين يعرضان البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي - تراجع القيمة المضافة لكل قطاعات الاقتصاد العراقي، غير أن غياب المعلومات الإحصائية المنشورة يحول دون تناول هذا الموضوع بإسهاب أكبر. وبرغم ذلك، فإن منظمة الغذاء والزراعة الدولية (فاو FAO) تنشر عادة بياناتها الإحصائية الزراعية، بما في ذلك وضعية الإنتاج الزراعي الكلي في العراق، وحجم الإنتاج الزراعي للفرد الواحد فيه، كما يعرضها الجدول 8 والشكل 11.

وتشكل هذه الإحصاءات في مجموعها مؤشراً جيداً يعكس مستوى أداء القطاع الزراعي، فهي تكشف عن تراجع مؤشر الإنتاج الكلي بنسبة 41٪، نزولاً من 118 عام 1990 إلى 69.5 عام 2000، وهبوط مؤشر إنتاج الفرد الواحد خلال هذه الفترة من 117.7 إلى 52.2؛ أي بنسبة 56٪. ومن بين الأسباب التي تقف وراء هذا الوضع القاتم اتباع أساليب زراعية بدائية، ونقص المياه، وتدني نوعية التربة، وسوء الإدارة. ومن هنا، فإن الفجوة الغذائية في العراق- بتأثير تدهور هذا القطاع وتزايد السكان- آخذة في الاتساع سنة بعد أخرى.

الجدول (8)

أرقام مؤشرات إجمالي الإنتاج الزراعي وإنتاج الفرد الواحد في العراق للفترة 1990 - 2000

(100=1991-1989)

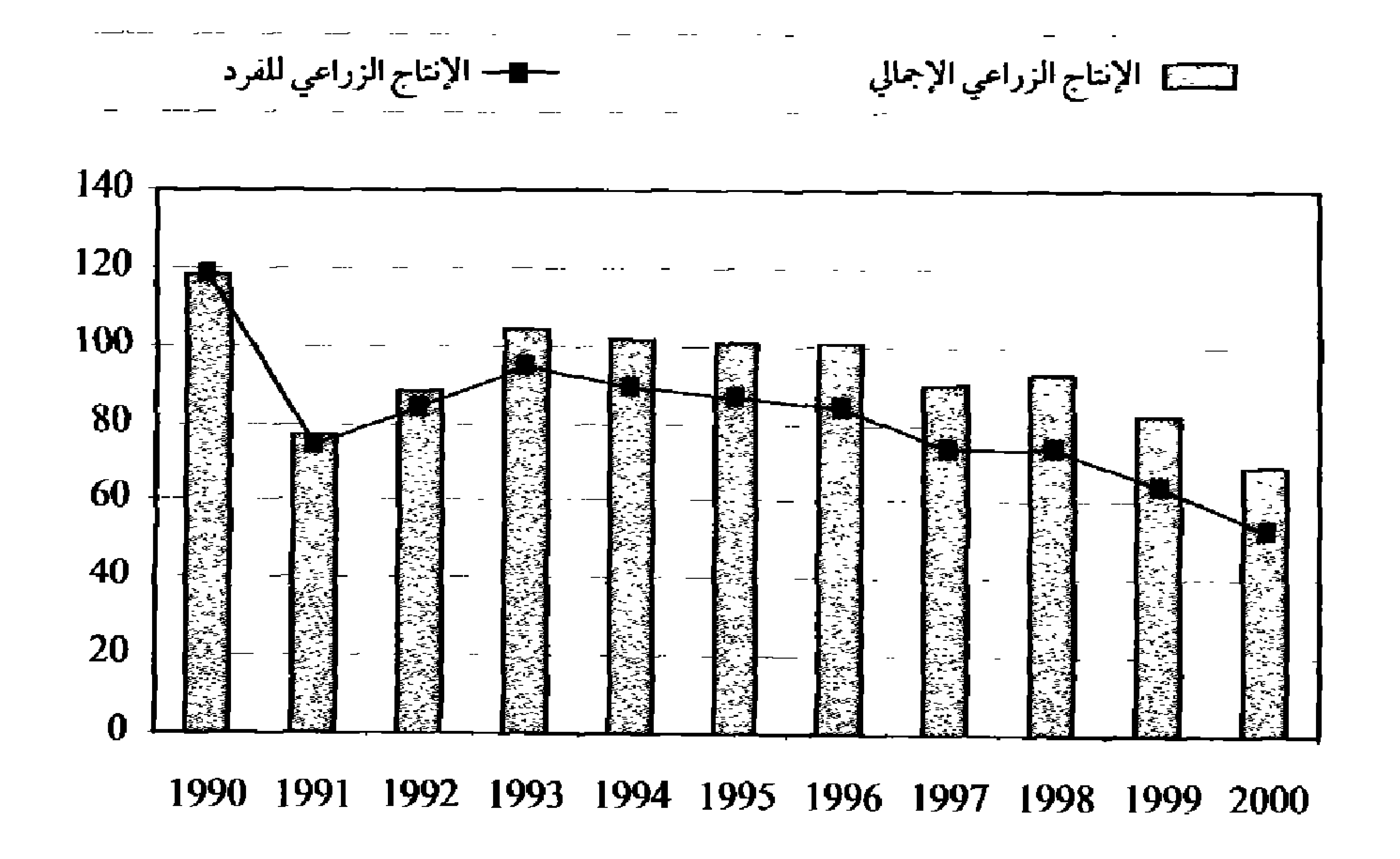
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإنتاج الزراعي الإجمالي	118.0	76.6	88.8	104.0	101.2	100.7	100.6	90.3	93.1	82.6	69.5
الإنتاج الزراعي للفرد	117.7	74.3	83.6	94.9	89.5	86.6	84.1	73.4	73.7	63.8	52.2

المصدر: منظمة الغذاء والزراعة، الموقع: <www.fao.org>

الشكل (11)

أرقام مؤشرات إجمالي الإنتاج الزراعي وإنتاج الفرد الواحد في العراق للفترة 1990 - 2000

(100=1991-1989)



المصدر: منظمة الغذاء والزراعة، الموقع: <www.fao.org>

وعلاوة على ذلك، فإن ما توافر من بيانات ذات صلة بهذا الموضوع يكشف أيضاً عن تراجع مماثل في أداء قطاعات الاقتصاد الأخرى، سواء للأسباب ذاتها، أو جراء أسباب أخرى مغايرة، وإن كان سوء الإدارة هو العامل المشترك الأكثر وضوحاً من بينها.

التحديات المقبلة

تبدو الحملة التي نُفذت خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ إبريل 2003 لإزاحة صدّام حسين ونظامه من السلطة في العراق -من وجهة نظر عسكرية صرف- ناجحة تماماً. وفي بادئ الأمر، رحبت الغالبية العظمى من العراقيين بعملية الغزو العسكري، وسرَّهم كثيراً أن يروا هذا النظام الديكتاتوري القمعي الفاسد وهو يتلاشى أمام أنظارهم، بل إن معظم أبناء شعب العراق تملكتهم مشاعر فرح غامر وآمال كبار وهم يرون الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الأعظم على الأرض، وهي تتقدم مع حلفائها لتخلصهم من نظام حكم همجي يقوده صدام وزمرته، وتمنح شعب العراق حريته وحقوقه الإنسانية، وتعيد بناء البلد واقتصاده، وتقضي على الفقر الذي أصاب عامة الناس فيه، وتضع العراق من جديد على طريق الازدهار الاقتصادي والتنمية.

ولكن مشاعر البهجة هذه سرعان ما تبددت بعد وقت قصير على انهيار النظام؛ ليحل محلها إحساس عميق بالقنوط وخيبة الأمل حين "أُجيزت" أعمال نهب المباني الحكومية والمنشآت الاقتصادية وتدميرها، وأمام شيوع الجريمة والفوضى، والغياب المستمر للخدمات الأساسية - كالكهرباء والماء والاتصالات - واستفحال ظاهرة البطالة على نحو خطير إثر حل الجيش

وأجهزة الأمن، بينما تقلصت إلى حد كبير النشاطات الاقتصادية في خضم غياب شامل للأمن والخدمات الرئيسية.

استقرار الاقتصاد الكلي

في ظل أوضاع العراق الراهنة، يصبح التحدي الرئيسي الذي ينبغي التعامل معه هو إشاعة الاستقرار في كل جوانب الاقتصاد العراقي بمجمله، وهو ما يقتضي التحكم فيما تواجهه البلاد من عجز مالي وآخر في حساباتها الجارية، وخفض معدلات التضخم، وضمان استقرار سعر صرف العملة. والعجز المالي يحل متى ما تخطت نفقات الحكومة إيراداتها، فإن هي أرادت وضع حد لمثل هذا العجز عن طريق القروض الداخلية أو القروض الخارجية، أو الطريقين معاً، فلسوف تتضاعف الديون الحكومية؛ فيصعب عليها في آخر الأمر فرض سيطرتها عليها. ولا ريب في أن خدمة ديون هائلة كهذه ستتطلب تخصيص جزء كبير من إيرادات الميزانية العامة لتسديد الديون الأصلية وفوائدها، فضلاً عن أن توجه الحكومة إلى اقتراض مبالغ كبيرة من الداخل سيفضي إلى انكماش القطاع الخاص وارتفاع أسعار الفائدة، وهو الأمر نفسه الذي سيؤدي إلى تصاعد تكلفة القروض الداخلية، ومعها تلك التكاليف التي يتكبدها القطاع الخاص في تنفيذ مشروعاته. وقد تلجأ الحكومة أيضاً إلى إنهاء هذا العجز من خلال طبع العملة، وهي بذلك إنما تسبب إحداث التضخم. وكانت مثل هذه الممارسات قد غدت شائعة إبّان حكم نظام صدّام، وهي التي أسهمت في ارتفاع حاد وسريع في نسبة التضخم.

ولا خلاف على أن استمرار عجز الحسابات الجارية سيظل يستنزف احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية ويضعف قيمة عملتها. فإن كان القطاع الخاص سيلجأ إلى السوق السوداء للحصول على عملات أجنبية، وحذت الحكومة حذوه – مثلما فعل النظام السابق قبل بدء تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء تحديداً- فلسوف تؤول العملة إلى التدهور والانهيار في آخر الأمر؛ مسببة تضخماً مفرطاً، وبخاصة في بلد كالعراق يعتمد على الاستيراد للحصول على احتياجاته. ولعل من نافلة القول أن ارتفاع نسبة التضخم على هذا النحو سيلغي وظيفة الأسعار من حيث هي مؤشر على شح الموارد، ويبطل دورها الذي تلعبه في تخصيص هذه الموارد بالشكل المناسب. وفي بيئة يسودها التضخم، فإن قدرة الشركات والمؤسسات التجارية على تخطيط مشروعاتها وعملياتها ستتلاشى؛ بسبب غياب التقديرات والتوقعات التي يمكننا التعويل عليها واستفحال مظاهر الغموض والتشوش. وبناء على ذلك، فإن التمويلات الرأسمالية ستنأى بنفسها بعيداً عن الفرص الاقتصادية الإنتاجية؛ ومنها المشروعات الطويلة الأجل، وستوظف عوضاً عن ذلك في نشاطات غير إنتاجية؛ كالمضاربة في سوق العقارات، وادخار الذهب والعملات الصعبة. كما أن الارتفاع الحاد في نسب التضخم، وتقلب سعر صرف العملة سيحولان أيضاً دون دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد؛ ومن ثم فإن غياب الاستثمارات سيقف عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصادي، ويقضي على إمكانية خلق فرص عمل جديدة تشتد حاجة العراقيين إليها، فضلاً عن الآثار السلبية الحادة التي يسببها ارتفاع معدلات التضخم على القطاعات الفقيرة وذات الدخل المحدود من المجتمع العراقي، من حيث التوزيع غير العادل للدخل، والتآكل المستمر في مدخراتها.

الأعباء المالية

بينما تعكف الحكومة على توفير الشروط والمناخات الضرورية اللازمة لضمان استقرار اقتصاد البلاد الكلي، ينبغي لها أن تعمل أيضاً على التعامل مع عدد من قضايا أخرى؛ من أهمها: تسديد قيم الواردات، وإعادة بناء البنى التحتية المتهالكة، واستئناف عملية التنمية الاقتصادية، وضمان خدمة ديون البلاد الخارجية، ودفع تعويضات الحرب.

ففي أعقاب حرب مع إيران استمرت ثماني سنوات، وبفعل الدمار الذي سببته حرب الخليج [عام 1991]، وسنوات طوال من العقوبات الاقتصادية، وغزو عسكري أعقبته أعمال نهب وحرق وتخريب واسعة النطاق، تراجعت إلى حد كبير جداً قدرة العراق – الواهنة أصلاً – على إنتاج السلع والخدمات، بينما تزايد سنة بعد أخرى اعتماده على استيراد ما يحتاج إليه من الخارج. ومع تقلص إنتاج القطاع الزراعي، وتراجع كفاءته، وتزايد أعداد السكان، أخذت الفجوة الغذائية في الاتساع، وتصاعدت مقادير المنتجات الزراعية الواجب استيرادها من الخارج، إلى جانب مواد وسلع أخرى لا تعد ولا تحصى؛ كالأدوية والسلع الاستهلاكية والمعمرة، والمعدات على اختلافها، وقطع الغيار ومدخلات المواد الأولية... إلخ. وهناك في الوقت الحاضر من يقدّر قيمة فاتورة المواد المستوردة بنحو 12 مليار دولار في السنة، وهي قابلة للزيادة سنوياً مع تزايد السكان وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة.

وعلى المدى البعيد، فإن مشروعات إعادة الإعمار ستثقل كاهل العراق بعبء مالي هائل. ولقد أشرنا فيما تقدم إلى أن قيمة الأضرار التي أوقعتها

حرب الخليج [عام 1991] بالبنى التحتية العراقيــة كانت قد قدّرت بما يتراوح بين 200 و 230 مليار دولار، وإن نحن أضفنا إلى هذا ما لحق بالبلاد من ضرر وتدهور شاملين؛ جراء الحرب العراقية ـ الإيرانية، والعقوبات الاقتصادية، والغزو الأخير وما تبعه من سلب وتخريب، فالحصيلة لابد أن تأتي بشكل فاتورة تضم مبالغ ضخمة، تتطلبها عملية إعادة الإعمار. وكان وزير التخطيط العراقي [الأسبق] قد أبلغ مؤتمراً عقد في دبي في أيلول/ سبتمبر 2003 أن احتياجات العراق لتمويل مشروعات إعادة الإعمار خلال الفترة 2004 - 2007 تقدر بما يربو على 100 مليار دولار.[18] وقياساً على فترة لا تزيد على أربع سنوات، يبدو هذا المبلغ وكأنه قد بولغ في احتسابه إلى حد ما؛ بقصد حث المجتمع الدولي (الدول المانحة) على تقديم المزيد من العون. ففي الشهر التالي، خرج مسؤولو الأمم المتحدة والبنك الدولي بتقويمهم لاحتياجات العراق لهذه الفترة؛ حيث حددت - في تقديرهم - بما لا يزيد على 35.589 مليار دولار.[19] وقد قدّرت سلطة التحالف المؤقتة هي أيضاً قيمة المشروعات التي لم يغطها تقويم الأمم المتحدة والبنك الدولي بما يناهز 19.440 مليار دولار؛ ليرتفع بذلك المبلغ الإجمالي المقدّر لتكلفة إعادة إعمار العراق خلال الفترة المذكورة إلى 55 مليار دولار تقريباً.[20]

الالتزام المالي الآخر الذي يجب على السلطات العراقية المعنية معالجته هو ذاك المتعلق بديون البلاد الأجنبية. ففي أواخر عام 2002، كانت ديون العراق هذه - طبقاً لمصادر موثوق بها - تقدر بما بين 108.8 و 123.1 مليار دولار؛ لتضع هذا البلد على رأس قائمة دول العالم المدينة من حيث نصيب الفرد الواحد. ويشتمل هذا المبلغ على دين أصلي قدره 21 مليار دولار لمصلحة

البلدان الأعضاء في نادي باريس وفوائده التي بلغت 20.8 مليار دولار، و45.6 – 56.3 مليار دولار لمصلحة دول خليجية (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وغيرها)، و6.1 – 6.4 مليارات دولار لمصلحة دول أوربية شرقية، و2.1 – 3.0 مليارات دولار لمصلحة نادي لندن، و8.5 – 9.8 مليارات دولار عن مطالبات تجارية متفرقة، و4.5– 7.5 مليارات دولار لأطراف أخرى غير ما تقدم.[21] ولابد من الإشارة هنا إلى أن العراق في عهد صدّام لم يقر بالمبالغ التي يدين بها لدول الخليج العربية على أنها ديون وإنما عدّها منحاً وهبات نظراً إلى أنها قدمت للعراق خلال حربه مع إيران، وهذه – في اعتقاد صدام – إنما هي حرب قامت في أحد أسبابها دفاعاً عن هذه الدول، وأنها في واقع الحال تمثل جزءاً من حملة خليجية ودولية تستهدف احتواء نظام الخميني وثورته الإسلامية في إيران.

ومايزال يتعين على العراق معالجة أعباء مالية تضاف إلى ما تقدم، من خلال تعويضات الحرب التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت، وعلى حرب الخليج لعام 1991التي أعقبته؛ حيث بلغت القيمة الكلية للمطالبات التي قدمت إلى لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة 349.1 مليار دولار.[22] ومن أصل هذا الرقم الإجمالي، تم حتى آذار/ مارس 2004 الفصل في مطالبات بلغت قيمتها 266.5 مليار دولار؛ حيث بلغت التعويضات المخصصة لها 48.2 مليار دولار، تم بالفعل دفع ما يقرب من 18.2 مليار دولار منها. أما القيمة الإجمالية للمطالبات المتبقية التي لما يحسم أمرها بعدُ فتصل إلى 82.6 مليار دولار.[23] ولو أننا طبقنا على هذه المطالبات غير

المحسومة نسبة 18٪ المقررة تقليدياً للتعويضات التي لما يصادق عليها بعد، فإن لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة ربما ستخصص مبلغاً آخر قدره 14.9 مليار دولار تعويضات إضافية؛ ليصل بذلك إجمالي المبلغ المخصص لتعويضات الحرب إلى 63.1 مليار دولار؛ وبذلك يتم حسم مسألة هذه التعويضات برمتها. وبما أن اللجنة قد سددت بالفعل 18.2 مليار دولار، فإن ما تبقى من تعويضات مابرح العراق ملزماً بدفعه قد يصل إلى 45 مليار دولار تقريباً.

ولنا أن نذكر هنا أن القسم الأعظم مما تقرر دفعه من تعويضات حرب قد خصص للكويت التي بلغ نصيبها حتى تاريخ إلقاء هذه المحاضرة 38.5 مليار دولار، دفع منها بالفعل تسعة ونصف من مليارات الدولارات. وما لم يجر تخصيص المزيد من التعويضات للكويت، فإن نسبة حصتها إلى مجموع تعويضات الحرب الواجب على العراق دفعها ستبلغ 61٪ تقريباً. ومن غير ريب، فإن المبلغ المتبقي الذي يتعين على العراق دفعه للكويت (29 مليار دولار) سيحمّل الاقتصاد العراقي المتداعي ما لا يطيق حمله، وهو الذي ينوء أصلاً تحت وطأة التزامات مالية أخرى لا حصر لها. وعلى الرغم من المناشدات التي وجهها مجلس الحكم العراقي المؤقت، تبدو الكويت عازمة عزماً مؤكداً على تحصيل كل ما حُكم لها به من تعويضات، بل إن اللجنة القانونية التابعة لمجلس الأمة الكويتي قد أقرت بالإجماع قانوناً يقضي بمنع الحكومة الكويتية من إعفاء العراق من أي تعويضات خصصت للكويت، ولما تُسدد بعد.[24] ومهما يكن من أمر، فإن مجمل المبالغ المتبقية غير المدفوعة حتى تاريخ إلقاء هذه المحاضرة (قرابة 45 مليار دولار) سيتم استحصالها من

الأموال المتجمعة باستقطاع 5٪ من عائدات النفط العراقية؛ وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1483، الذي خفّض فيما بعد النسبة التي تستقطع من هذه العائدات لغرض دفع تعويضات الحرب من 25٪ إلى 5٪.

تسديد "الفواتير"

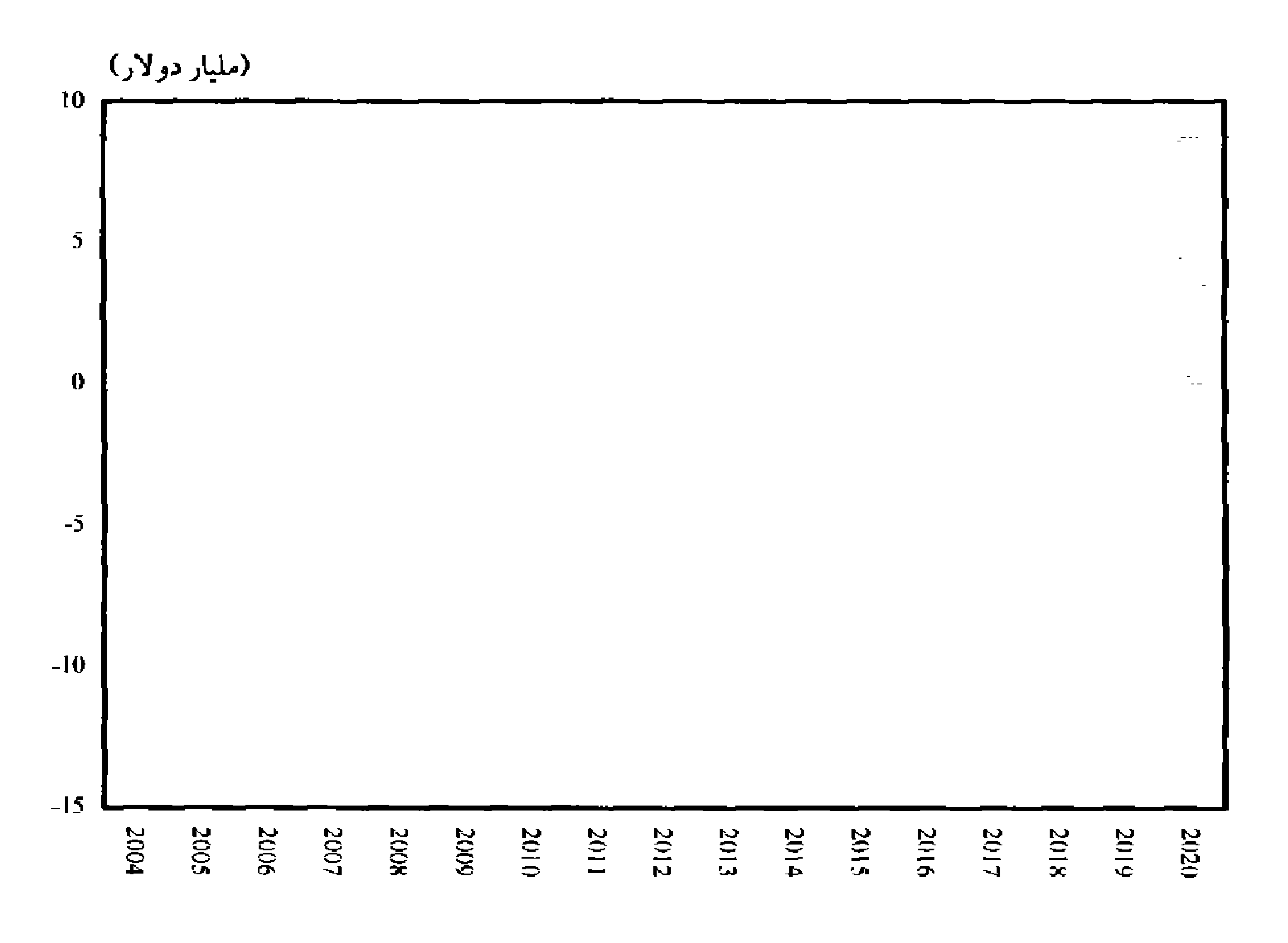
أشرنا من قبل إلى أن الاقتصاد العراقي ليس اقتصاداً متنوعاً قادراً على تصدير السلع والخدمات، والنفط فيه هو المصدر الوحيد للحصول على العملات الصعبة التي يحتاج إليها لتمويل مستورداته والوفاء بسائر التزاماته المالية الأخرى. وهو بذلك يظل اقتصاداً أحادي الجانب محكوماً عليه بأن يظل يعتمد اعتماداً شديداً على النفط الخام بوصفه ثروة أساسية حتى المستقبل القريب على أقل تقدير. ومن هنا، وفي غياب مصادر أخرى للدخل جديرة بالاتكال عليها، يصبح لزاماً على الحكومة العراقية الاعتماد على عائداتها النفطية دون غيرها تقريباً؛ لتغطية احتياجات البلاد من السلع المستوردة، وتمويل برامج إعادة الإعمار والتنمية، وخدمة ديونها الخارجية، ودفع تعويضات الحرب التي قضى مجلس الأمن بدفعها.

وعلى أي حال، فإن العائدات النفطية العراقية ربما لا تكفي للوفاء بكل الالتزامات المالية التي تقدم ذكرها، ومتى ما اضطر العراق إلى تسديدها فعلاً فلسوف تبقى حسابات البلاد الجارية في حالة عجز لما لا يقل عن عقد من الزمن. وفي هذا الشأن، خلصت دراسة أعدها مؤخراً مركز دراسات الطاقة العالمية إلى أن العراق إذا أراد الوفاء بجميع هذه الالتزامات من دون عون

خارجي، فإن حسابه الجاري سيعاني حالة عجز على مدى السنوات الثلاث عشرة الممتدة بين عامي 2004 و2016 (انظر الشكل 12).[25]

الشكل (12)

وضعية الحساب الجاري العراقي بعد دفع الالتزامات كاملة بما فيها الديون الخارجية وتعويضات الحرب للفترة (2004 – 2020)



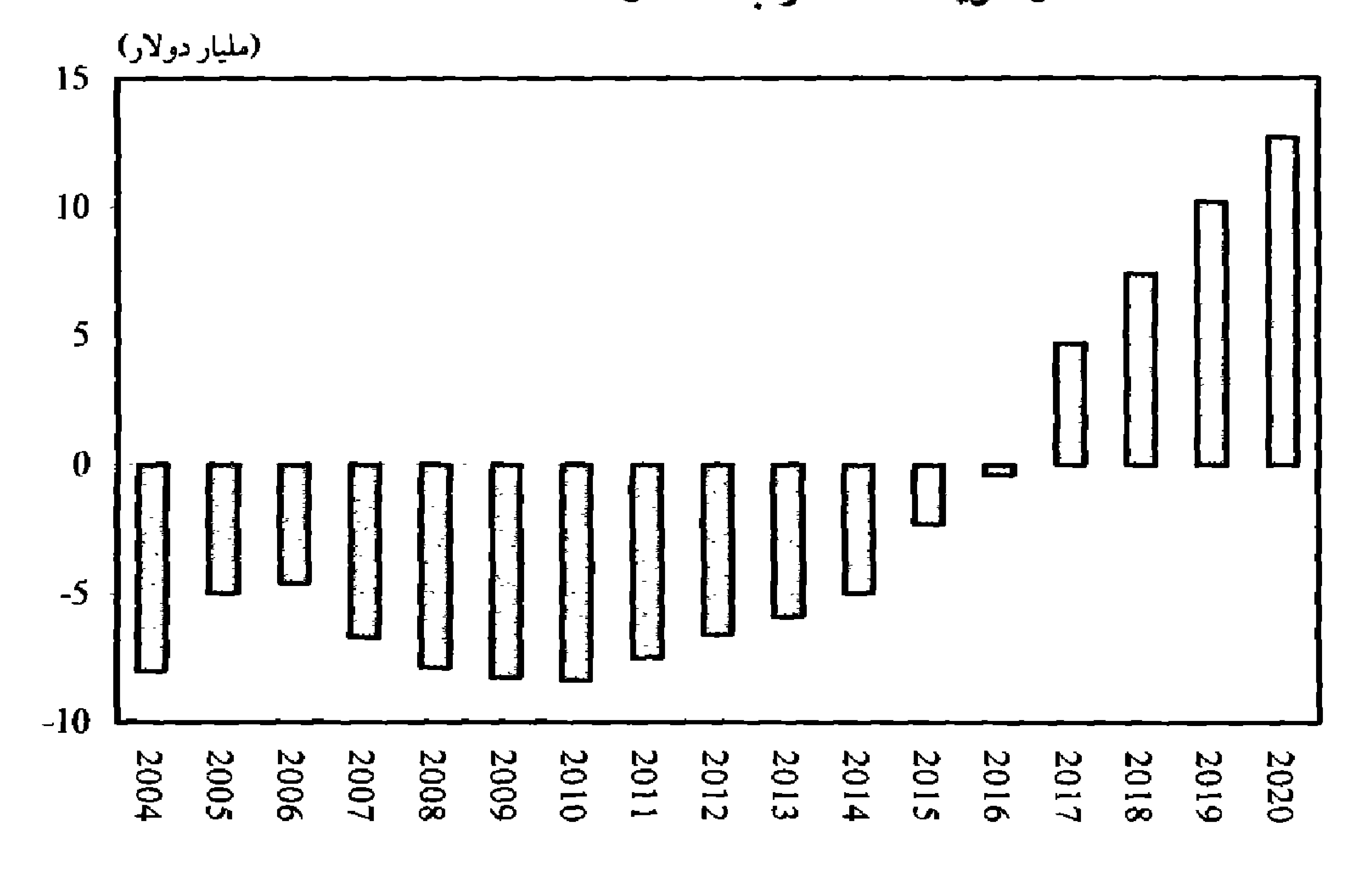
المصدر:
CGES, "Post-Saddam Iraq: Oil & Gas, Economy, Tinance and Politics (London: CGES, 2004), 117.

وفي ظروف كهذه، فإن العجز المتراكم في الحساب الجاري العراقي يقدر له أن يصل إلى 124 مليار دولار في نهاية عام 2020، وهو واقع لا محالة حتى في ظل التوقعات "السخية" لإنتاج النفط العراقي، والتي تتصاعد ابتداءً من

2.2 مليون برميل يومياً عام 2004 إلى 3.0 و3.5 و8.0 ملايين برميل يومياً في الأعوام 2005 و2006 و2020 (على التعاقب). وحتى إذا أعفي العراق من نصف ديونه الخارجية (على أن يظل ملزماً بتحمل باقي التزاماته، بما في ذلك تعويضات الحرب برمتها)، فلسوف يظل حسابه الجاري يعاني العجز حتى عام 2016، وفي هذه الحال فإن العجز المتراكم قد يبلغ 42 مليار دولار تقريباً في نهاية عام 2020 (انظر الشكل 13).[26]

الشكل (13)

الحساب الجاري العراقي بعد دفع 50٪ من الديون الخارجية وتعويضات الحرب (للفترة 2004 - 2020)



المصدر:

CGES, "Post-Saddam Iraq: Oil & Gas, Economy, Tinance and Politics (London: CGES, 2004), 118.

الأولويات

إن العراق إزاء احتمالات تراكم العجز في حسابه الجاري -كما عرضت من قبل - سيجد نفسه في مواجهة خيارات صعبة. فهو غير قادر على تحمل مثل هذا العجز طويلاً؛ لأنه يستنزف احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية ويزعزع استقرار الاقتصاد الكلي للبلاد، مثلما سبق أن وضحناه. فكيف سيمكننا، إذاً، خفض هذا العجز إن لم نقل القضاء عليه تماماً؟... الاقتراض في هذه المرحلة سيصبح شاقاً على العراق نظراً إلى أنه ينوء أصلاً تحت أعباء ديونه الخارجية المرهقة. وحتى لو افترضنا أن بلداناً ومؤسسات مالية معينة أبدت استعدادها لتقديم اعتمادات مالية للعراق، فالقروض لابد من أن تسدد، وبإضافة فوائدها إليها فستشكل التزامات مالية جديدة تثقل كاهل البلد.

وفي خيار بديل، فإن الفجوات التي يحدثها عجز الحساب الجاري قد يمكنه تضييقها بالقدر الذي يمكننا معه تقليص تكاليف الواردات وعمليات الإعمار والتنمية. صحيح أنه كلما تراجع الإنفاق في هذه الميادين، تقلص حجم فجوات العجز، ولكن هذا سيوقف عجلة الإعمار والتنمية الاقتصادية، وقد يؤدي في آخر المطاف إلى إسقاط الأهداف المتوخاة بأسرها، نظراً إلى أن المراد هنا هو إطلاق هذه العملية وتسريعها لا تعويقها. وبناءً عليه؛ وبغية التقليل من العجز المالي، فإن الهدفين المتبقيين اللذين ينبغي لنا التطلع إليهما هما ديون العراق الخارجية وتعويضات الحرب المترتبة عليه.

وفيما يتعلق بالأول - وهو الديون - بات لزاماً على الحكومة العراقية أن تجهد نفسها في التخفيف منها بأكبر قدر ممكن، وهو ما يعني الحاجة إلى الدخول في مفاوضات مع نادي باريس والدائنين الآخرين؛ بقصد إلغاء جانب كبير من هذه الديون والفوائد المترتبة عليها، وإعادة جدولة ما يتبقى منها. ومن حسن الحظ، فإن العراق يتجه في الوقت الحاضر إلى العمل وفق هذا الأسلوب بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب ما يتوقع للعراق من عائدات نفطية محتملة، فربما لا يبدو ممكناً التعامل معه وفقاً لما سمي مبادرة "البلدان الفقيرة الأكثر مديونية". ومع ذلك، فهو يأمل في شطب ما يتراوح بين 90٪ و100٪ من ديونه، وهي النسبة التي تتاح عادة لدول العالم الأشد فقراً. وبأي حال من الأحوال، فإن بالإمكان ضمان إلغاء ما نسبته 66٪ أو أكثر من هذه الديون في حال مارست الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها على أعضاء نادي باريس وغير ذلك من الأطراف الدائنة.[27]

أما الثاني -أي بالنسبة إلى تعويضات الحرب- فالعراق قد حظي فعلاً بمساندة - وإن جزئية - في هذا السياق، من خلال تخفيض نسبة ما يستقطع من عائداته النفطية؛ لغرض تسديد تعويضات الحرب من 25٪ إلى 5٪ فقط. ومع ذلك، فإن الجزء المتبقي الذي لما يسدد بعد من هذه التعويضات (وهو 45 مليار دولار) مابرح يُعد مبلغاً كبيراً. ولا ريب في أن دفع ما نسبته 5٪ من إجمالي عائدات البلاد النفطية كل سنة، حتى يتم تسديد هذا المبلغ كاملاً، سيفاقم العجز المالي الذي يعانيه العراق ويستنزف أمواله الشحيحة أصلاً والتي يمكنه، بخلاف ذلك، الانتفاع منها في دفع عمليتي الإعمار والتنمية إلى الأمام.

ويقيناً أن شعب العراق لا علاقة له البتة بغزو الكويت، فهو قرار شخصي اتخذه منفرداً ديكتاتور لم يعتد على الإطلاق استشارة شعبه فيما يتخذه من قرارات. ومن هنا، فإن إرغام العراق على دفع تعويضات الحرب سيطيل أمد العلل والمعضلات التي ابتلي بها الاقتصاد العراقي، وهذا نفسه سيلحق الأذى بأبناء شعب العراق، وهم في الأصل ضحايا لطغيان صدّام وسياساته الضالة الحمقاء. ولكن، تأسيساً على موقف مجلس الأمة الكويتي حيال هذه المسألة، تبدو الكويت – المتلقي الأكبر لتعويضات الحرب – عازمة على استحصال ما تبقى من التعويضات التي خصصت لها ولما تسدد بعد، وهي تبلغ 29 مليار دولار. وبرغم ما تقدم، فليس أمام أي حكومة عراقية من مناص غير الدخول في مباحثات ثنائية مع جميع متلقي تعويضات الحرب المتبقية. وبخلاف ذلك، يبقى مجلس الأمن وحده صاحب السلطة القانونية التي تمكّنه من إلغاء ما تبقى من تعويضات، أو – على الأقل – إجراء تخفيض آخر على النسبة التي تستقطع من عائدات النفط العراقي؛ لغرض دفع التعويضات، وهذا خيار لا يجوز للأجهزة المعنية في الحكومة العراقية تفويته.

إعادة بناء الاقتصاد العراقي

إن معالجة مشكلتي الديون الخارجية وتعويضات الحرب لا تمثل علاجاً شافياً تماماً لمعضلات الاقتصاد العراقي المستعصية، وإنما هي خطوة على طريق التخفيف من أعباء العراق المالية؛ ليتسنى له التصدي للتحدي الحقيقي، بإعادة الحياة إلى الاقتصاد العراقي ووضعه على مسار النمو المتواصل والدائم. ولكي يمكننا مواجهة هذا التحدي بنجاح، لابد من تبني

استراتيجية تقوم على ثلاث ركائز، وهي: التحول إلى اقتصاد السوق الحرة، وتنويع مقومات الاقتصاد العراقي، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق نموه اعتماداً على مقوماته الذاتية.

أولاً: اقتصاد السوق

منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، نشأ الاقتصاد العراقي ونما في بيئة نظام السوق التي خضعت لهيمنة القطاع الخاص بشكل واضح. وحتى مع تحقق عائدات نفطية كبرى ابتداءً من عام 1950 فصاعداً، وتبني برامج للتنمية الاقتصادية بإشراف وتخطيط حكوميين، فقد حُصر دور الحكومات التي تعاقبت على العراق في مراقبة الثروات الطبيعية للبلاد (والنفط أساساً) والصناعات المرتبطة بها، فيما احتفظ القطاع الخاص لنفسه بشكل كاد يكون كلياً في قطاعين رئيسيين من القطاعات الاقتصادية، وهما: قطاعا الزراعة والصناعة. أما النفقات الرأسمالية الحكومية فقد قُصرت أولاً على إنشاء البنى التحتية؛ كالطرق والجسور ووسائط النقل العام، ومشروعات الري والسيطرة على الفيضانات، والخدمات كالكهرباء والمياه النقية والرعاية الصحية والتعليم.

وظلت الحال على ما هي عليه حتى اندلاع ثورة عام 1958؛ إذ شرعت الحكومات العراقية المتعاقبة إثرها في توظيف استثمارات مهمة في القطاع الصناعي، بل أقدمت إحداها عام 1964على تأميم جميع المشروعات الخاصة التي تبلغ قيمة أحدها 70,000 دينار عراقي (أو ما كان يعادل وقتذاك 200,000 دولار) أو أكثر. بيد أن هذا الإجراء سبب انكماش القطاع الخاص

انكماشاً كبيراً، وهروب رؤوس الأموال العراقية، وهجرة الأدمغة والخبرات التجارية والإدارية، وتمهيد الطريق أمام القطاع العام، الذي كان يفتقر إلى الكفاءة والفاعلية لبسط هيمنته.

ولا حاجة بنا إلى أن نقول: إن الاقتصادات الاشتراكية، أو تلك التي تخضع لقيادة القطاع العام، قد آلت إلى الإخفاق لا في العراق فحسب، بل في كل أرجاء الأرض. وبناءً على ذلك، يصبح لزاماً على الحكومات العراقية المقبلة التخلص من مؤسسات القطاع العام الخاسرة، وتبني نظام السوق الحرة الذي يمسك فيه القطاع الخاص بزمام قيادة عمليات الإنتاج والتوزيع وتقديم الخدمات. وليست هذه الحكومات محتاجة إلى أداء دور اللاعب هنا، بل الأحرى بها القيام بدور الوسيط النزيه، واتباع السياسات المساندة لنظام السوق، وإتاحة الفرص أمام قطاع خاص كفء لممارسة فعالياته، وألا تتدخل إلا حيث يخفق هذا النظام، وأن تقصر نشاطاتها الاقتصادية - ما أمكنها ذلك - على توفير البنى التحتية الملائمة، وأشكال معينة من الخدمات العامة الأساسية.

وفي إطار هذا التوجه، كانت الحكومة العراقية (بقيادة سلطة التحالف المؤقتة) قد أعلنت في أيلول/ سبتمبر عام 2003 نيتها في تخصيص ما يناهز 200 من المؤسسات والمشروعات المملوكة للدولة، على ألا تطال عملية الخصخصة هذه ثروات البلاد الطبيعية؛ وهذا ما يعني تحديداً الصناعة النفطية. وقد اشتملت الخطوط العريضة لهذه العملية على جملة تدابير؛ من بينها: السماح للمؤسسات الأجنبية بالتملك بنسبة 100٪، وإقامة مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية، والسماح لهذه الأخيرة بفتح مكاتب لها في

العراق، ومعاملة المشروعات المملوكة لشركات أجنبية معاملة المشروعات الوطنية.[28]

ومن البدهي أن يتميز القطاع العام العراقي بالعمالة المكثفة؛ ومن ثم فليس مفضلاً في هذه المرحلة الحرجة - التي تتسم بغياب الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات البطالة - الشروع في عملية الخصخصة. ومن المؤكد أن ثمة حاجة إلى معالجة المشكلات ذات الصلة بالقوى العاملة الفائضة عن الحاجة، والتي يتوقع لها أن تنشأ نتيجة لمثل هذا التحول الاقتصادي المهم. ولعل قائمة الخطوات الواجب اتخاذها للتعامل مع مشكلات من هذا النوع، والتخفيف من حدة المصاعب المحتملة ستشتمل على إعادة تأهيل الفائض من الأيدي العاملة، ووضع الخطط الكفيلة بخلق فرص عمل جديدة، وقبل هذا وذاك نصب "شبكة إنقاذ" في شكل مؤسسة للضمان الاجتماعي، أو لمنح تعويضات بقصد دعم مدخولات العاطلين عن العمل.

وإضافة إلى ما تقدم، فإن من المهم تفادي تكرار الأخطاء الشنيعة التي اقترفها النظام السابق في تطبيق برنامج الخصخصة، أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وهو الذي تم في بيئة فاسدة اتسمت بالغياب التام لمبدأ المحاسبة، وانعدام الشفافية، ونقص كفاءة الأسواق الرأسمالية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بذلك. فمن أصل سبعين منشأة تصنيعية بيعت بعجالة شديدة خلال سنة واحدة، على سبيل المثال، أحيلت 13 منها على عائلة واحدة، واستحوذت زمرة صغيرة من أبناء العائلة الحاكمة والمقربين من النظام، على القسم الأعظم من المؤسسات الزراعية والصناعية، علاوة على أنها جميعاً قد بيعت بأسعار زهيدة، بل إن ثمن الصناعية منها جاء أقل من

قيمة الأرض التي أقيمت عليها.[29] ومن هنا يصبح لزاماً على أي حكومة عراقية أن تأخذ في حسبانها - وهي تنهض بمسؤولية عملية الخصخصة - قضايا مهمة عدة؛ من بينها: تهيئة البيئة المالية والقانونية المؤاتية، والتقويم العادل للأصول والممتلكات العامة المراد خصخصتها، وتوزيعها بشكل واضح على نطاق واسع بين العراقيين، عن طريق آلية مناسبة تضمن شمول الشرائح المحرومة من المجتمع العراقي.

ثانياً: التنوع الاقتصادي

يعتمد الاقتصاد العراقي - كما أوضحنا من قبل - اعتماداً واسعاً جداً على القطاع النفطي، ويتقلب بتقلب أداء هذا القطاع. وتأسيساً على ذلك، باتت عملية تنويع مقومات الاقتصاد تستلزم تطوير قطاعات أخرى - ولاسيما الإنتاجية منها - وفي مقدمها القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية؛ بغية الانتقال من اقتصاد ريعي يتخذ من النفط ركيزة له إلى اقتصاد متنوع الأسس يرتكز على الضرائب. وعلى أي حال، فإن تنفيذ مشروع ضخم كهذا سيتطلب توظيف استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات، لا يمتلك منها العراق شيئاً في الوقت الحاضر. ومع ذلك، فقد أبلت الأجهزة العراقية المعنية - بعون من البنك الدولي - بلاءً حسناً نسبياً في أثناء المؤتمر الذي عقدته الدول المانحة في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، والذي تعهدت فيه بتقديم ما قيمته 33 مليار دولار بشكل معونات للعراق. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ يشتمل على قروض بقيمة عشرة مليارات دولار تقريباً، فإن ما تبقى منه جاء بصورة منح وهبات قدمت منها الولايات المتحدة الأمريكية منفردة نحو 18.6 مليار دولار.[30]

وبطبيعة الحال فإن المساعدات التي تعهدت الدول المانحة بها ستكون ذات نفع عظيم في تيسير عمليتي إعمار العراق وتنميته خلال الفترة 2004 – 2007، وفي ردم فجوات العجز المالي المحتملة في الحساب الجاري العراقي خلال هذه الفترة، ولكن هذا ليس بكافٍ. فالعراق سيظل بحاجة إلى تمويلات ضخمة سنة بعد أخرى لما لا يقل عن عقد من الزمن – ابتداءً من عام 2007 – كي يتمكن من إنجاز عملية إعادة الإعمار وتطوير قطاعاته الاقتصادية غير النفطية وتنويعها. ولعل المصدر الذي يمكن العراق التعويل عليه للحصول على هذه التمويلات هو الاستثمارات الخارجية المباشرة، التي ستصلح لا لتمويل مشروعاته الاستثمارية ومعالجة حالات العجز في حسابه الجاري فحسب، بل لجلب الخبرات الإدارية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة أيضاً. ولضمان تدفق هذه الاستثمارات بمقادير كافية على العراق خلال تلك الفترة الحرجة، فلسوف يتعين عليه العمل مسبقاً على توفير الظروف الملائمة لخلق بيئة مواتية على الصعيد الداخلي، بما في ذلك تأسيس نظام قانوني مستقل؛ لحماية حقوق الملكية وحسم النزاعات التجارية، وضمان الشفافية التامة، والقضاء على الفساد داخل الجهاز الإداري، وتقليص سياقات العمل الروتينية في المؤسسات الحكومية إلى أدنى حد ممكن، وإنشاء نظام ضرائبي مناسب، وتوفير الأيدي العاملة الماهرة، والبنى التحتية الكافية والملائمة.

ثالثاً: النمو الاقتصادي المستدام

يتمثل الهدف النهائي لعملية إعادة بناء الاقتصاد العراقي – التي تستلزم أساساً تبني نظام اقتصاد السوق وإنجاز خطط التنويع الاقتصادي – في خلق حالة من النمو الاقتصادي المستدام؛ اعتماداً على القدرات الذاتية لهذا

الاقتصاد، بالقدر الذي يتيح للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد تحقيق معدل نمو يتجاوز معدل الزيادة السكانية فيها بنسبة 2 - 3٪ سنوياً؛ بقصد ضمان زيادة مناسبة في دخل الفرد، وتحسين مستويات معيشة سكان العراق. وكان **تقرير التنافسية في العالم العربي 2002 - 2003** قد أورد عدداً من العوامل والشروط التي يمكنها أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.[31] ولأن بعض هذه العوامل يتداخل وتلك التي اقترح توفيرها لضمان خلق بيئة داخلية مواتية لاجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، فقد يكون من المفيد عرض هذه العوامل بشكل موجز في القسم الختامي من هذا البحث.

وفي هذا الخصوص، فقد كان بيتر كورنيليوس Peter Cornelius وأندرو وارنر Andrew Warner قد تقدما بعشرة شروط مسبقة؛ لتحقيق النمو، وخمس قوى محركة؛ لتسريع وتيرته.[32] ووفقاً لتقدير الكاتبين، فإن تبويب هذه العوامل جاء تأسيساً على قراءتهما للنتائج الرئيسية التي خلصت إليها أبحاث أجريت مؤخراً على محددات النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه. ونظراً إلى أن بعض هذه العوامل وتقسيماتها يعكس أيضاً - إلى حد ما - اجتهاداً شخصياً للكاتبين، فإن ثمة خبراء متخصصين في موضوع التنمية الدولية، ربما لا يتفقون معهما في هذه العوامل التي تقدما بها ككل واحد. ومع ذلك، فإنني شخصياً أجد أنها تعكس إلى حد بعيد، إجماعاً في الرأي على مستلزمات النمو الاقتصادي والقوى الدافعة له، والتي كلما أكثر العراق من تبنيها وإنجازها كثرت فرصه في تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة أسرع، على أسس أشد صلابة. ومع أن العوامل العشرة المسماة في القائمة الأولى يمكنها أن تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي إلا أنها لا تسهم بالضرورة في تعزيزه

ودفعه إلى أمام، بل إن سوء الأداء في إنجاز هذه العوامل قد يسبب تعثر هذا النمو. أما القائمة الثانية فتضم العناصر الديناميية الخمسة التي تعد قوى رئيسية دافعة؛ لتسريع هذا النمو.

1. المستلزمات الضرورية للنمو

أ. استقرار الاقتصاد الكلي، وقد سبق لنا فيها تقدم بحث هذا المفهوم.

ب. توفير أسواق مالية "عميقة": وفي هذا الصدد كان قد تم في أيلول/ سبتمبر عام 2003 سن قانون مصرفي عراقي جديد، أجاز للمصارف الأجنبية (ستة مصارف خلال السنوات الخمس الأولى) العمل في العراق بنسبة تملك تصل إلى 100٪، ووضع حد أدنى لرؤوس أموال المصارف الأجنبية والمحلية،[33] في إطار مجموعة من التدابير (اشتملت أيضاً على تبني قانون مستقل يضمن استقلالية البنك المركزي العراقي)؛ استهدفت إعادة ترتيب النظام المصرفي العراقي، وتحفيز الادخار المحلي، والحرص على توظيف المدخرات توظيفاً ذا كفاءة، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتقوية النزعة التنافسية داخل هذا النظام.

ج. الانفتاح على الحركة التجارية: وهذا يستلزم التقليل من المعوقات الاستيرادية، وهو الذي سيقلل بدوره التكاليف المترتبة على الاستثمار، ويرفع مستوى كفاءة الصناعات المحلية، من خلال خلق منافسة خارجية، ويسهم في نقل التكنولوجيا.

د. جودة الخدمات الحكومية: وتتأتى أهمية هذا العامل من حقيقة أن الخدمات الحكومية تشتمل على توفير البنى التحتية، وإنشاء نظام قانوني يكفل قيام المشروعات والأعمال التجارية وحسم النزاعات، وإنفاق العائدات الضريبية، إضافة إلى خدمات غيرها؛ كمنح التراخيص، والخدمات البريدية، ومسك السجلات الإدارية، وحفظ المعلومات الإحصائية، وهكذا. غير أن نوعية هذه الخدمات الحكومية في العراق ماتزال رديئة جداً، وهي التي ينبغي لها أن تتسم بالجودة والكفاءة؛ من أجل تحسين معدل النمو.

هـ. الاهتمام بالاقتصاد "الجديد": وينطوي هذا العامل على التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، وإقامة البنى التحتية الخاصة بها داخل البلاد. ولأن الاقتصاد "الجديد" بمعناه هذا كان غائباً تماماً في عهد صدّام، فقد بات لزاماً على العراق الآن فتح أبوابه أمام هذه التقنيات وشبكات الاتصال، وتحفيز الاستثمار في بناها التحتية.

و. التعليم: النظام التعليمي في العراق – وهو الذي كان قد صمم أصلاً لتهيئة كوادر حكومية – بات الآن متخلفاً، وعتيق الطراز، وبحاجة إلى إعادة تأهيله كلياً. وبالتحديد، ينبغي أن يقل التركيز فيه على طرائق التعليم الروتينية، وأن يحظى تطوير مهارات البحث والتحليل العلميين، والتطبيقات العملية للمعارف والعلوم بالاهتمام الأكبر.

البنى التحتية: تعرضت البنى التحتية العراقية غير الكافية أصلاً إلى دمار كبير، ومن هنا بات من الضروري العمل على إعادة إعمار البلاد بشكل عام، وتوفير البنى التحتية الملائمة والسليمة – استجابة لتزايد السكان واتساع دائرة الفعاليات الاقتصادية - لغرض تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب في البلاد.

ح. ضمان سيادة القانون.

ط. التقليل من الإجراءات الروتينية الحكومية.

ي. القضاء على الفساد.

ولعل الفقرات الثلاث الأخيرة توضح نفسها بنفسها، ولقد سبقت الإشارة إليها من قبل في سياق الحديث عن خلق البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة.

2. القوى المحرّكة للنمو

أ. الشركات والمشروعات الناشئة: إن تيسير إجراءات تأسيس الشركات الناشئة، وخلق بيئة مواتية لنشاطات رجال الأعمال سيوفران الحوافز؛ لإقامة مشروعات في مجالات استثمارية جديدة، وسيفضيان من ثم إلى تنويع القطاعات الاقتصادية على اختلافها.

ب. ضرائب أقل وحكومات "أصغر حجماً": إن تقليص حجم الأجهزة الحكومية يعني التقليل من إجراءات العمل الإدارية الروتينية، ومن

النفقات الحكومية، ومن الضرائب. والتقليل من هذه الأخيرة سيولد أرباحاً كبرى ويحفز الاستثمارات الخاصة. وهذه المسألة وإن كانت خلافية فإنها أدرجت هنا بوصفها عاملاً من عوامل تسريع النمو.

ج. تراكم رأس المال: ويعد هذا من عوامل تسريع النمو المسلَّم بها إلى حد كبير؛ نظراً إلى أن تراكم رؤوس الأموال سيزيد إنتاجية البلاد بعامة، والأيدي العاملة بخاصة.

د. الإبداع ونقل التكنولوجيا إلى داخل البلاد: إن تعزيز القدرات الإبداعية – نقيضاً للتقليد – يمكنه أن يحقق بفضل الدعم الذي تقدمه الحكومات وأوساط العمل والمصالح التجارية لنشاطات البحث والتطوير، والتعاون مع الجامعات المحلية ذات الصلة بذلك، وحماية حقوق الملكية الفكرية، مثلما يمكن تحقيق نقل التكنولوجيا إلى الداخل، من خلال الاستثمارات الخارجية المباشرة، والترخيص بدخول المنتجات والابتكارات الأجنبية. وهناك من منظّري التنمية الأكثر حداثة من يعد هذه العوامل مقومات جوهرية؛ لضمان تحقيق النمو الاقتصادي.

هـ. الصادرات: إن تنمية الصادرات التي لا ترتكز إلى الثروات الطبيعية كانت وماتزال عاملاً كبير النفع في دفع عجلة النمو إلى أمام في كل من: اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا، والصين مؤخراً. ويتعين على العراق تركيز قدراته وإمكاناته على الصناعات المخصصة للتصدير أولاً، وبخاصة في المجالات التي يمكنه فيها جني

منافع كبرى. ولكي يحالف النجاح مساعيه هذه، فإن العراق بحاجة إلى الانضمام إلى واحدة أو أكثر من المنظمات التجارية الإقليمية، وإلى منظمة التجارة العالمية في نهاية المطاف.

التحدي الأعظم

ختاماً، لنا أن نقول: إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه العراق اليوم هو السبيل إلى إحلال الاستقرار والأمن في الداخل، وهما العنصران اللذان يشكلان الأساس الوطيد لتنفيذ جميع الخطط والبرامج الأخرى وتعزيزها وضمان تقدمها. فالأوضاع الأمنية حالياً تزداد تدهوراً يوماً إثر آخر، فالاضطرابات السياسية، والنشاطات الإرهابية، وجرائم القتل والاختطاف واحتجاز الرهائن (بل حتى قطع الرؤوس!) يمكنها أن تدمر كل الفرص والإمكانات في إعادة بناء العراق باستخدام أمواله الخاصة، فما بالك به لو أنه اعتمد على الخبرات الأجنبية والاستشارات الخارجية المباشرة؛ بافتراض خلق البيئة المواتية المتخيلة.

وفي هذا الإطار، فقد انسحب الكثير من الشركات التي كانت قد شرعت تعمل فعلاً في تأهيل البنى التحتية العراقية، أو إعادة بنائها، بينما أجّل كثير من المستثمرين المحتملين خططهم ومشروعاتهم التي كانوا ينوون تنفيذها في العراق. بل إن شركات كانت قد فازت أصلاً بعقود عمل تمولها الولايات المتحدة الأمريكية (ومنها شركات كي بي آر KBR، وفليور Fluor، وبكتل Bechtel) صار يصعب عليها أكثر فأكثر مواصلة عملياتها هناك. وعلى صعيد آخر، فإن تناقص ساعات العمل وتدني معدلات الإنتاجية،

وارتفاع أجور التأمين، والتصاعد الشديد في النفقات الأمنية، أمور باتت تستنزف ما يصل إلى 20٪ أو أكثر من المساعدات التي قدمتها واشنطن لإعادة إعمار العراق.

وقد أجرؤ على التحول عن الموضوع الرئيسي إذا ما قلت: إن حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، والترويج لسياسة الكراهية والاجتثاث في أعقاب سقوط صدّام، قد أسهما في تصاعد أعمال العنف؛ ليفضي ذلك في نهاية الأمر إلى نشوب هذا الصراع الذي نشهده اليوم. فطبقاً لآخر إحصاء سكاني رسمي أجري عام 1997، فإن العراقيين ممن هم في سن التاسعة والثلاثين فما دون يشكلون 85٪ من مجموع السكان، الذي بلغ آنذاك 22.4 مليون شخص . ولأن قسماً كبيراً من الذين يشكلون نسبة 15٪ المتبقية (بما في ذلك أعداد من النخب العراقية) قد غادر العراق، فهذا يعني أن جميع العراقيين تقريباً (باستثناء نسبة قليلة منهم) لم يكونوا عام 1997 قد عرفوا زعيماً عراقياً غير صدّام حسين؛ وذلك لأنه في ذلك العام يكون كل العراقيين ممن هم في سن التاسعة والثلاثين فما دون قد ولدوا عام 1958 وما بعده، وأكبرهم سناً لم يكن عمره ليزيد على عشر سنوات، حين ظهر صدّام أول مرة أمام الأنظار في انقلاب عام 1968.

إن العيش تحت حكم صدّام وآلته القمعية يعني الانقطاع كلياً عن العالم. وفي أعقاب سنوات الظلام والرعب هذه، بات أبناء شعب العراق بحاجة إلى التفاهم والصفح (لربما على غرار تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة التي شكلت في جنوب أفريقيا)، وإلى توفير شروط الحياة الاعتيادية التي تشتمل على تقديم الخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل، وإشاعة الأمن.

ولكنهم، في واقع الحال، لم يحصدوا إلا نقيض ذلك؛ ليسقطوا أخيراً في دائـرة مفرغة من العنف والشرور وتدمير الذات.

ومن هنا، فإن من واجب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ومـسؤوليتها ، ومعها أولئك العراقيون الذي يتولون قيادة العراق في هذه المرحلـة الحرجـة، العمل على قلب وضع خطير لا يطاق كهذا إلى نقيضه تماماً.

الهوامش

1. انظر:

Abdul Wahab Al-Amin, "Investment Allocations and Plant Implementation: Iraq's Absorptive Capacity, 1951-1980," in Journal of Energy and Development (Spring 1981): 263–280.

2. للمزيد من المعلومات عن الخطط الاستثمارية خلال هذه الفترة، انظر: محمد علي زيني، **الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل** (لندن: دار الرافد للنشر، 2003)، 67–88.

3. توقف النظام البعثي في العراق عن نشر الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد العراقي، ابتداءً من عام 1977 فصاعداً. وكان إجمالي العائدات النفطية العراقية المتراكمة خلال الفترة 1951– 1980 قد بلغ 100 مليار دولار تقريباً. انظر:

The Organization of Petrolinm Exporting Countries, *Annual Statistical Bulletin* (Vienna: Various Issues).

وقد تم نشر التفاصيل المتعلقة بمبلغ 60 مليار دولار، تم تخصيصه للفترة 1951– 1977، انظر: محمد علي زيني، المرجع السابق، ص80. أما المبالغ المخصصة للفترة 1978– 1980، ونسبة ما استثمر منها فهي تستند إلى تقديرات المحاضر.

4. الشكل الخاص بعائدات النفط المفقودة يعتمد على حسابات المحاضر. وبالنسبة إلى الدين التراكمي، انظر: *Middle East Economic Survey, MEES* (May 13, 1991): D6، وللمزيد من التفاصيل حول النفقات العسكرية الإضافية، انظر: محمد علي زيني، مرجع سابق، ص205. وحول قيمة البنية التحتية العراقية المدمرة، انظر: *The Middle East Review* (1990): 76.

5. قام المحاضر باحتساب مجمل الخسائر التي لحقت بالناتج المحلي الإجمالي العراقي، خلال سنوات الحرب بافتراض أن هذا الناتج، كان سيحقق نمواً حقيقياً بمعدل 5٪ سنوياً، لو أن الحرب لم تقع، وهو في واقع الحال معدل يقل عن نصف معدل النمو الذي تحقق بالفعل خلال عقد السبعينيات.

6. انظر:

UN Secretary General, Report number S/22799 submitted to the UN Security Council, dated 17/7/1991 (1991), 34–39.

7. *Christian Science Monitor*, June 26, 1991.

8. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أبوظبي: أبوظبي للنشر، 1992)، ص18.

9. *Middle East Economic Digest* (May 7, 1993): 15.

10. انظر:

Food and Agriculture Organization (FAO), "Food Outlook" (Rome: FAO, July 1993), 22.

11. أظهر مسح عالمي للنفقات التسليحية والعسكرية أجري عام 1984، شمل 144 بلداً أن العراق جاء أولاً من حيث: قيمة الاستيرادات الحربية، والأعباء الدفاعية (وهذه تحدد وفقاً للنسبة التي تخصص للنفقات العسكرية من أصل الناتج المحلي الإجمالي)، ونسبة القوات المسلحة (وهي التي تمثل نسبة عدد العسكريين إلى كل ألف شخص من السكان)، بينما حل ثانياً من حيث النفقات العسكرية؛ بوصفه جزءاً من إجمالي النفقات الحكومية، ورابعاً من حيث نسبة ما يستورده لأغراض عسكرية إلى إجمالي الاستيرادات الحكومية، وسابعاً من حيث حجم جيشه، وثامناً من حيث القيمة المطلقة لنفقاته العسكرية. وللمزيد من المعلومات، انظر:

Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfer* (Washington, DC: 1986).

12. إن الناتج المحلي الإجمالي العراقي، الذي عرض في هذا البحث بأسعار عام 1980 الثابتة للفترتين 1980–1989 و1990–2002، كان قد احتسب أول مرة بالدينار العراقي لعام 1980؛ ومن ثم تم تحويله إلى الدولار الأمريكي وفقاً لسعر صرفه عام 1980، وقد بلغ 3.386 دولارات للدينار الواحد.

13. منظمة الغذاء والزراعة <http://faostat.fao.org>.

14. صحيفة **الحياة** (لندن: 18 آذار/ مارس 2004)، ص11.

15. انظر:

United Nations Secretariat, "World Population Prospects: The 2002 Revision," at <http://esa.un.org/unpp>.

16. انظر:

David Cortright, "A Hard Look at Iraq Sanctions," 2001, at <www.thenation.com>.

17. صحيفة **الحياة**، مرجع سابق.

18. صحيفة الحياة (لندن: 24 أيلول/ سبتمبر 2003)، ص13.

19. *Middle East Economic Survey (MEES),* (October 6, 2003): B3.

20. Ibid, B4

21. *MEES* (October 27, 2003): B4–B7.

22. *MEES* (July 21, 2003): B2–B3.

23. *MEES* (April 5, 2004): B8.

24. Ibid.

25. انظر:

CGES, "Post-Saddam Iraq: Oil & Gas, Economy, Finance and Politics," Part Three, Financial Challenges (London: Centre for Global Energy Studies, 2004), 102–124.

26. Ibid, 118.

27. *Gulf States Newsletter* Volume 28, Issue 731 (April 2, 2004): 10.

28. لمزيد من التفاصيل حول معايير الخصخصة، انظر:

For details of these privatization measures, see *MEES* (September 29, 2003): B1–B4.

29. انظر:

K.A. Chaundry, "On the Way to Market Economic Liberalization and Iraq's Invasion of Kuwait," in *Middle East Report* (May–June 1991): 15–18.

30. *MEES* (November 3, 2003): B1–B4.

31. انظر:

Peter K. Cornelius and Klaus Schwab (eds), World Economic Forum, 2003, *The Arab World Competitiveness Report 2002–2003* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

32. لمزيد من التفاصيل حول الشروط والظروف اللازمة للنمو، انظر:

Peter K. Cornelius and Andrew M. Warner, "Engines of Growth for the Arab World," in *The Arab World Competitiveness Report 2002–2003*, op. cit., 2–14.

33. انظر:

Economic Intelligence Unit, "Iraq Country Report," December 2003, 29–30.

وانظر أيضاً: خطاب وزير التخطيط العراقي حول ملامح الاقتصاد العراقي والمعايير الأساسية لإعادة الإعمار في صحيفة الحياة (لندن: 24 أيلول/ سبتمبر 2003)، ص13.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

البنك المركزي العراقي (بغداد).

الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، (بغداد).

صحيفة **الحياة** (لندن: 24 أيلول/ سبتمبر 2003).

—— (لندن: 8 آذار/ مارس 2004).

صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أبوظبي: أبوظبي للنشر، 1992).

محمد علي زيني، **الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل** (لندن: دار الرافد للنشر، 2003).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Al-Amin, Abdul Wahab. "Investment Allocations and Plant Implementation: Iraq's Absorptive Capacity, 1951-1980," in *Journal of Energy and Development* (Spring 1981).

Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, DC, 1986).

Centre for Global Energy Studies."Post-Saddam Iraq: Oil & Gas, Economy, Finance and Politics," Part Three, Financial Challenges (London, UK: Centre for Global Energy Studies, 2004).

Chaundry, K.A. "On the Way to Market Economic Liberalization and Iraq's Invasion of Kuwait," in *Middle East Report* (May–June 1991).

Christian Science Monitor, June 26, 1991.

Cortright, David, "A Hard Look at Iraq Sanctions, 2001." <www.thenation.com>.

Economic Intelligence Unit. "Iraq Country Report," December 2003, 29–30.

—— Iraq Country Report, March 2004.

Food and Agriculture Organization (FAO). "Food Outlook," Rome, FAO, July 1993).

Food and Agriculture Organization. <http://faostat.fao.org>.

Gulf States Newsletter vol.28, issue 731, 2 April 2004.

International Financial Statistics, *Yearbook 2002*.

MEES, May 13, 1991.

—— July 21, 2003.

—— October 27, 2003.

—— September 29, 2003.

—— November 3, 2003.

—— April 5, 2004.

—— October 6, 2003.

Middle East Economic Digest (*MEED*), May 7, 1993.

Middle East Review, 1990.

Organization of Petroleum Exporting Countries. "Annual Statistical Bulletin" (Vienna: Various issues).

Peter K. Cornelius and Andrew M. Warner (eds). "Engines of Growth for the Arab World." In *The Arab World Competitiveness Report 2002–2003* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2003).

UN Secretary General, Report number S/22799, dated 17/7/1991, submitted to the UN Security Council.

United Nations Secretariat. "World Population Prospects: The 2002 Revision." <http://esa.un..org/unpp>.

Peter K. Cornelius and Klaus Schwab (eds) World Economic Forum, 2003, *The Arab World Competitiveness Report 2002–2003* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2003).

نبذة عن المحاضر

د. محمد علي زيني

التحق الدكتور محمد علي زيني بمركز دراسات الطاقة العالمية بـ (لندن) في كانون الثاني/ يناير عام 1999 للعمل بصفة محلل وخبير اقتصادي أول في مجال الطاقة؛ حيث ركز اهتمامه على القضايا ذات الصلة بالاقتصاد السياسي لدول الخليج العربية. ونشر له المركز دراسات عدة؛ من بينها: "المملكة العربية السعودية: النفط والتحديات المقبلة"، و"الكويت: الطريق إلى الأمام"، و"المملكة العربية السعودية حتى عام 2020". وفي عام 2003، توجه د. زيني إلى العراق إثر تعيينه مستشاراً نفطياً لدى سلطة التحالف المؤقتة في بغداد؛ للإشراف على إعادة تأهيل البنى النفطية العراقية التي دمرتها الحرب، غير أنه استقال بعد أربعة أشهر، وعاد ليواصل عمله في مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن.

ولد د. محمد علي زيني عام 1939 في العراق حيث أكمل دراسته الابتدائية والإعدادية. وفي عام 1957، حصل على زمالة دراسية لدراسة الهندسة في المملكة المتحدة حيث تخرج عام 1962 بدرجة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية في جامعة برمنجهام بـ (إنجلترا). ولدى عودته إلى العراق، أمضى 13 سنة (1963-1975) من الخدمة في وظائف هندسية وإدارية في إدارات مختلفة بوزارة النفط العراقية. وخلال عمله لدى الوزارة، حصل عام 1973 على شهادة البكالوريوس في الحقوق من الجامعة المستنصرية في بغداد. وفي العام التالي، منح د. زيني زمالة دراسية للحصول

على شهادة الدكتوراه في اقتصاديات النفط. وفي عام 1975، استقال من وظيفته كمهندس مشروع أقدم في مؤسسة مصافي النفط ليلتحق بالدراسة في معهد كولورادو للمعادن (كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية) حيث حصل على درجتي الماجستير (عن رسالته الموسومة: التقييم الاقتصادي لصناعة النفط العراقية، 1976) والدكتوراه (عن رسالته الموسومة: منظمة أوبك وسياسة الإنتاج النفطي تحت تأثير الطاقات الاستيعابية: العراق كحالة دراسية، 1980) في اقتصادات المعادن مع التركيز على النفط.

وفي عام 1980، التحق د. زيني مجدداً بوزارة النفط العراقية ليشغل على مدى سنتين منصب مدير إدارة دراسات الطاقة. وفي أعقاب تمثيل العراق في أحد مؤتمرات منظمة أوبك عُقد في فيينا في تشرين الأول/ أكتوبر 1982، انشق عن النظام الحاكم وتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع زوجته وأبنائه الأربعة؛ حيث أمضى الفترة ما بين عامي 1983 و 1998 في العمل بقطاع الصناعة النفطية الأمريكية بصفة مستشار، إضافة إلى سبع سنوات منها قضاها في منصب نائب رئيس شركة إنتويل .Intoil Inc النفطية بولاية كولورادو الأمريكية.

أصدر الدكتور زيني عام 1995 كتاباً عن الاقتصاد العراقي بعنوان: **الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل**، نُشرت منه طبعة ثانية منقحة في كانون الثاني/ يناير 2003. وبالاشتراك مع الدكتور فاضل الجلبي، المدير التنفيذي لمركز دراسات الطاقة العالمية، ألف د. زيني مؤخراً دراسة بعنوان: "عراق ما بعد صدّام: النفط والغاز، والاقتصاد، والمال، والسياسة".

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية - العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديـات والفـرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحـروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سامور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.

☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.
على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.





مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+

البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-854-5

